

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنوان

أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العمومية في الجزائر
دراسة قياسية في الفترة (2000-2020)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمة

إعداد الطلبة:

حزيم حسينة

بوفيس نبيلة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	الأستاذ.....
مشرفا ومقرار	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	الأستاذ رشيد علاب
مناقشا	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	الأستاذ.....

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنوان

أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (2000-2020)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطلبة:

حزيم حسينة

بوفيس نبيلة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	الأستاذ.....
مشرفا ومقرار	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	الأستاذ رشيد علاب
مناقشا	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	الأستاذ.....

السنة الجامعية: 2021/2020



شكرتك يا رب

الشكر لله العزيز القدير فهو المعين الكريم الحمد لله عدد خلقه
ورضى نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، الحمد لله حتى يرضى
والحمد لله بعد الرضا

ثم أتقدم بالشكر والتقدير والإحترام للأستاذ المشرف: " رشيد
علاّب" على كل التوجيهات القيمة والجهود المبذولة في سبيل
إثراء

واتمام هذا العمل كونه مثلاً يقتدى بيه في التفانى والإخلاص.

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب
المصطفى وأهله ومن وفى.

أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة
في مسيرتنا الدراسية في مذكرتنا هذه ثمرة
الجهد والنجاح بفضلته تعالى.

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدى
ثمرة جهدي إلى ضياء قلبي الوالدين
الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا
لدربي.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال
من إخوة وأخوات.

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمني
لحظاته رعاهم الله ووفقهم: صباح،
نسيمة.

إلى كل قسم العلوم المالية والمحاسبة
وجميع دفعة 2021م جامعة محمد بن
صديق بن يحيى، جيجل.

حزيم حسينة



الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين.

أهدي تخرجي إلى نور عيني وقلبي إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم "أبي وأمي"، إلى "أمي الغالية" التي علمتني أن الحب ليس له عمر وأن العطاء ليس له حدود، وإلى الشمعة التي أحتترقت لتتير لي طريق حياتي "أبي الغالي"، شكرا لكما كنتما خير داعم لي وعدرا على كل تقصير مني،

إلى

أختي وتوأم روعي "سارة" وروح قلبي أخي "صلاح الدين"، وزميلتي وصديقتي "إيمان، سهام، نسيمة"، وأمتن لكل من كان له الفضل في مسيرتي وساندي ولو بالدعاء من الأصدقاء وزميلاتي والأساتذة المحترمين المبجلين وعائلتي الكريمة "بوفيس" و"حزيم" وإلى كل من كان له أثر في حياتي.

"بوفيس نبيلة"





المخلص:

تحتل الإيرادات الجبائية أهمية كبيرة في تغطية النفقات العمومية، وتعتبر إحدى أهم أدوات السياسة المالية للدولة من أجل تحقيق الأهداف في مختلف المجالات.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأثر الإيرادات الجبائية (الجبائية العادية، الجبائية البترولية) على ظاهرة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، وبالرغم من التقلبات التي شهدتها الإيرادات الجبائية وبالأخص الجبائية البترولية إلا أنها عرفت تطوراً ملحوظاً مما ساعدها على تغطية النفقات العمومية، حيث أن دراستنا القياسية تقوم في ظل الإقتصاد القياسي باستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS10.0. وذلك من أجل الكشف عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الجبائية العادية، الجبائية البترولية) والمتغير التابع (النفقات العمومية).

توصلت الدراسة في نتائجها على وجود علاقة طردية بين الإيرادات الجبائية ونفقات التجهيز، أي وجود أثر إيجابي للإيرادات الجبائية على نفقات التجهيز، وهذا ما يدل على أنه كلما إرتفعت الإيرادات أدت إلى إرتفاع في الميزانية العامة للدولة، وعلاقة عكسية بين الجبائية البترولية ونفقات التسيير.

الكلمات المفتاحية: الجبائية البترولية، الجبائية العادية، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، الميزانية العامة.

Résumé :

Fiscales occupent une grande place dans la couverture des dépenses publiques et sont considérées comme l'un des outils les plus importants la politique fiscale de l'état afin d'atteindre des objectifs dans divers domaines.

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle et l'impact des recettes fiscale (prélèvements publics en Algérie au cours ordinaires, prélèvements pétroliers) sur le phénomène des dépenses la période (2000-2020), et malgré les fluctuations des recettes fiscales, notamment des prélèvements pétroliers, elle a la généralité, comme notre étude standard est basée sur l'économétrie utilisant

le modèle de régression linéaire multiple utilisant le programme statistique EVIEWS10.0, révéler la relation entre les variables indépendantes (impôt normale, taxe pétrolière) et la variable dépendante (frais généraux).

Dans ses résultats, l'étude a conclu qu'il existe une relation directe entre les recettes fiscales et les dépenses de traitement, c'est-à-dire qu'il existe un impact positif des recettes fiscales sur les dépenses de traitement, ce qui indique que plus les recettes sont élevées, plus le budget générale de l'État est élevé, et une relation inverse entre la fiscalité pétrolière et les frais de gestion.

Mots clés: prélèvement pétrolier, prélèvement régulier, dépenses d'exploitation, coûts d'approvisionnement, modèle de régression linéaire multiple, budget général.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
	الشكر
	الإهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري للجباية والنفقات العمومية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجباية والنفقات العمومية
3	المطلب الأول: عموميات حول الجباية
3	الفرع الأول: تعريف الجباية
3	الفرع الثاني: مكونات الجباية
5	الفرع الثالث: تقسيمات الجباية
8	الفرع الرابع: أهداف الجباية
10	الفرع الخامس: أنواع الجباية
12	المطلب الثاني: عموميات حول النفقات العمومية
12	الفرع الأول: تعريف النفقات العمومية
13	الفرع الثاني: خصائص النفقات العمومية
14	الفرع الثالث: تقسيمات النفقات العمومية
18	الفرع الرابع: آثار النفقات العمومية
22	المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية
23	المبحث الثالث: الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة

23	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
29	المطلب الثاني: المقارنة بين دراسة الباحث والدراسات السابقة
30	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الإيرادات الجبائية لنفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	
32	تمهيد
33	المبحث الأول: دراسة إحصائية للإيرادات الجبائية والنفقات العمومية
33	المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة
33	الفرع الأول: المتغيرات المستقلة
37	الفرع الثاني: المتغير التابع
39	الفرع الثالث: العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية
44	الفرع الرابع: مقارنة بين مساهمة الجبائية البترولية والجبائية العادية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)
46	المطلب الثاني: مدخل نظري لنموذج الدراسة
46	الفرع الأول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد
48	الفرع الثاني: تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد
48	الفرع الثالث: تقييم جودة تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد
49	المبحث الثاني: بناء نموذج الدراسة القياسية
49	المطلب الأول: تحديد شكل النموذج
49	الفرع الأول: صياغة نموذج الدراسة
50	الفرع الثاني: عرض نموذج الدراسة
52	المطلب الثاني: دراسة صلاحية النموذج المقدر
53	الفرع الأول: دراسة صلاحية النموذج الأول (أثر الجبائية العادية والجبائية البترولية على نفقات التسيير)
54	الفرع الثاني: تصحيح النموذج الأول (أثر الجبائية العادية والجبائية البترولية على نفقات التسيير)

58	الفرع الثالث: دراسة صلاحية النموذج الثاني (أثر الجباية العادية والجبابة البترولبة على نفقات التجهيز)
59	المطلب الثالث: تفسير ومناقشة النتائج
59	الفرع الأول: تفسير نتائج النموذج الأول (أثر الجباية العادية والجبابة البترولبة على نفقات التسيير)
61	الفرع الثاني: تفسير نتائج النموذج الثاني (أثر الجباية العادية والجبابة البترولبة على نفقات التجهيز)
64	خلاصة الفصل
65	خاتمة عامة
-	قائمة المراجع
-	قائمة الملاحق



قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
34-33	تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2020)	01
36-35	تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	02
38-37	تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	03
40	مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	04
43-42	مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر خلال فترة (2000-2020)	05
45-44	نسبة تغطية الجباية البترولية والجباية العادية للنفقات العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2020)	06
50	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لأثر الجباية العادية والبترولية على نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2020)	07
52	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد المصحح للجباية العادية والجباية البترولية ونفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2020)	08
53	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد للجباية العادية والجباية البترولية ونفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2020)	09
55	نتائج اختبار student للنموذج المقدر الأول	10
57	نتائج اختبار student للنموذج المقدر الأول المصحح	11
58	نتائج اختبار student للنموذج المقدر الثاني	12



قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
14	تقسيمات النفقات العمومية	01
34	تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	02
36	تطور الجباية العادية بالجزائر خلال الفترة (2000-2020)	03
38	تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	04
41	مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (200-2020)	05
43	مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	06
45	نسبة تغطية الجباية البترولية والجبائية العادية للنفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	07



قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
متغيرات الدراسة	01
الجدول الإحصائي لـ Durbin-waston	02

مقدمة عامة

إن جوهر علم الاقتصاد يكمن في البحث عن حلول المشكلة الاقتصادية المتمثلة في زيادة الحاجات الإنسانية مقارنة بمحدودية الموارد الطبيعية فالإنسان يحتاج إلى إشباع حاجات عديدة ومتنوعة قد تكون هذه الحاجات عامة أو خاصة الأمر الذي يستدعي تدخل الدولة لتلبية هذه الحاجات وهنا يكمن دور المالية العامة التي تبحث في أفضل الوسائل لإشباع الحاجات من الموارد المالية المتاحة للدولة.

لقد ازدادت أهمية المالية العامة بتزايد الدور الذي أصبحت تلعبه الدولة في الوقت الحاضر في إدارة الحياة الاقتصادية في جميع النظم الرأسمالية والاشتراكية والانتقالية، فالتطور الذي حدث في طبيعة الدولة انعكس على وظيفتها المالية وعلى أهدافها باعتبارها أحد أدوات السياسة الاقتصادية.

وبما أن للدولة عدة وظائف ومهام يتحتم عليها القيام بها، فهي تحتاج إلى موارد وإيرادات تمكنها من تغطية النفقات، يعد الإنفاق العام أداة مهمة من أدوات المالية الرئيسية التي تستخدمها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق الأهداف الخاصة بالمجتمع للقيام بتلك المهام والوظائف على الوجه المطلوب.

تعد الجباية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة إذ تلعب دوراً أساسياً ومحورياً هاماً في ميزانية الدولة كإيرادات عند تحصيلها وكنفقات عند صرفها في المرافق العمومية، وتعد مصدر الدخل الثاني بعد مداخيل المحروقات في ظل غياب دعم القطاعات الأخرى.

في الجزائر وعلى غرار الدول النامية إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعياً بالدرجة الأولى فهو يعتمد على الموارد المالية المتأتية من تصدير المحروقات، أو ما يطلق عليه بالجباية البترولية لتمويل نفقات الميزانية العامة الخاصة بها، لكن منذ أزمة أسعار البترول سنة 1986 عرف الاقتصاد الجزائري صعوبات هيكلية بسبب الانخفاض المتتالي لأسعار البترول، والذي نتج عنه انخفاض حاد في إيرادات الجباية البترولية، مما ينتج عنه وقوع ميزانية الدولة في عجز دائم، إن هذه الأزمة جعلت الدولة تسارع إلى وضع مخطط من أجل الاستقرار.

إن الإيرادات الجبائية لا تعتمد على الجباية البترولية فحسب في تمويل الميزانية العامة للدولة لتغطية نفقاتها العمومية، بل امتدت وتنوعت مصادرها ليضاف إليها الضرائب والرسوم والغرامات وغيرها من الاقتطاعات وهذا ما يسمى بالجباية العادية، حيث كان على الدولة السعي إلى تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول لإيراداتها من خلال رد الاعتبار للجباية العادية عن طريق إعادة النظر في سياستها الضريبية، فكانت من بين الإصلاحات التي ركزت

عليها الجزائر إعادة تصميم نظام ضريبي يعبر عن فلسفة ضريبية جديدة كجزء من الانشغال المالي للدولة.

الإشكالية

وعليه من خلال الطرح السابق تتمثل لدينا الإشكالية الرئيسية للبحث فيما يلي:

إلى أي مدى تؤثر الإيرادات الجبائية على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية التالية:

فيما تتمثل الإيرادات الجبائية بالجزائر؟

- ماهي أهم المتغيرات التي تؤثر على النفقات العمومية بالجزائر؟
- كيف تطورت حصيلة الجباية العادية؟ وما مدى تغطيتها لنفقات العامة؟
- كيف ساهمت الجباية البترولية في تغطية النفقات العمومية بالجزائر؟
- هل هناك أثر بين الإيرادات الجبائية ونفقات التسيير / نفقات التجهيز؟
- هل يمكن بناء نموذج قياسي حول أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر؟

الفرضيات

من أجل تحليل هذا الموضوع ودراسته من جوانب مختلفة اعتمدنا في ذلك على الفرضيات التالية:

- تؤثر الجباية العادية والجباية البترولية في النفقات العمومية بشكل إيجابي.
- أهم المتغيرات التي تؤثر على النفقات العمومية هي: الجباية العادية والجباية البترولية.
- تعد نسبة تغطية حصيلة الجباية العادية للنفقات التسيير ضعيفة.
- تعتمد الدولة بشكل رئيسي على الجباية البترولية في تغطية نفقاتها.
- وجود علاقة إيجابية بين الإيرادات الجبائية ونفقات التسيير/ ونفقات التجهيز.
- الاعتماد الشبه المطلق على الجباية البترولية في تمويل عجز الميزانية العامة من شأنه أن يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الجزائري ككل.
- يمكن استخدام نموذج انحدار خطي متعدد لتقدير أثر الإيرادات الجبائية على تطور النفقات العامة ودراسة مدى استجابة النفقات العمومية للتغيرات في الإيرادات الجبائية.

أهداف الدراسة

ترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- برزاز مكونات الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية بالجزائر.
- دراسة تطور متغيرات الإنفاق العام والإيرادات الجبائية خلال الفترة 2000-2020.
- بناء نموذج قياسي يبين لنا أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع:

- لتطرق إلى التطور الحاصل في حجم الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2000-2020.
- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه الجباية بمختلف أشكالها في تمويل الميزانية العمومية كطرف رئيسي في التوزيع العادل للثروة على شكل نفقات عمومية.
- تنبيه لصعوبة الاعتماد على مورد واحد لتغطية نفقات الدولة الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب من بينها:

- محاولة معرفة العلاقة القائمة بين الإيرادات الجبائية والإنفاق العام بالجزائر.
- قلة الدراسات القياسية في الموضوع.
- محاولة التحليل القياسي وتبيان العلاقة الإحصائية بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية في الجزائر.
- لرغبة الشخصية للباحث في هذا الموضوع بالذات بحكم التخصص العلمي والاهتمام بالاقتصاد الكلي عموماً.

حدود الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع يقتضي الأمر ضرورة اعتماد المجالات التالية:

- المجال الموضوعي: التعرف على مدى تأثير الإيرادات الجبائية على النفقات العمومية.
- المجال الجغرافي: الجزائر.
- المجال الزمني: 2000-2020.

المنهج المتبع

للإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهدافها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحديد مدى تأثير الإيرادات الجبائية على النفقات العمومية، والمنهج التحليلي للوقوف على العلاقة بين المتغيرات لظاهرة المدروسة، والمنهج الاستقرائي عن طرق استخدام أسلوب قياسي من خلال برنامج EVIEWS10.0، وعلى قاعدة البيانات للمتغيرات المفسرة (الجبائية العادية والجبائية البترولية)، والمتغير التابع (النفقات العمومية) خلال الفترة الممتدة 2000-2020.

صعوبات الدراسة

- الوقت الذي يعتبر من القيود الذي حالة بيننا وبين جمع المعلومات الخاصة بالبحث خاصة في ظل القيود المفروضة بسبب جائحة كورونا.
- قلة المراجع والدراسات في مجال أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العمومية في الجزائر، وخاصة المراجع باللغة اللاتينية.
- صعوبة تحصيل إحصائيات جديدة للسنوات الأخيرة من سنة 2017-2020.

هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا الدراسة إلى فصلين يحتوي الفصل الأول على ثلاث مباحث بينما الفصل الثاني على مبحثين، نتطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري والمتعلق بالجبائية والنفقات العمومية، إضافة إلى العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تحليل بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.

بينما خصص الفصل الثاني للدراسة القياسية للعلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الفصل الأول: الإطار النظري للجباية والنفقات العمومية

تمهيد

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجباية والنفقات العمومية

المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين الإيرادات الجبائية

والنفقات العمومية

المبحث الثالث: الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث

خلاصة الفصل

تمهيد

تحتل الجباية في جميع الميادين المالية أهمية بالغة، فهي عملية تخضع لنظام التشريعي الموضع حيز التطبيق ومن أهم مصادر الميزانية العامة للدولة نظرا للدور البالغ الذي تلعبه في تغطية النفقات العامة، ومالها من تأثير على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى إبراز مختلف جوانبها، ثم ننتقل إلى النفقات العامة من حيث تعريفها وخصائصها وتقسيماتها وآثارها ، وفي الأخير نقوم بتحديد طبيعة العلاقة بين الجباية والنفقات العامة من خلال عرض نظري وإستعراض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجباية والنفقات العمومية

المطلب الأول: عموميات حول الجباية

تلعب الجباية دورا هاما في عالم المالية العامة بإعتبارها المصدر المالي الرئيسي لميزانية الدولة لتمويل نفقاتها، ونظرا لأهميتها سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على أهم العناصر للجباية.

الفرع الأول: تعريف الجباية

تعددت التعاريف المتعلقة بالجباية نذكر منها:

"يعود أصل كلمة الجباية إلى الكلمة اللاتينية "fiscus" والتي تعني "القفة" (أداة تلقي النقود)¹.

"هي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان الإيرادات وتغطية النفقات الخاصة بالدولة وبصفة مستمرة"².

"هي عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف بالضريبة التي تجبى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية"³.

"تعرف كذلك على أنها إقتطاعات نقدية تقوم بها الدولة على الأفراد لتغطية نفقاتها المتنوعة وتأخذ غالبا شكل الضرائب أو الرسوم"⁴.

ومن خلال هذه التعاريف المقدمة يمكننا القول أن الجباية هي عبارة عن مجموعة من الإيرادات المحصلة من طرف الدولة وتكون موجهة لتغطية النفقات العامة.

الفرع الثاني: مكونات الجباية

تتكون الجباية العامة أساسا من إقتطاعات ضريبية إجبارية وإقتطاعات غير ضريبية إجبارية.

1. إقتطاعات ضريبية إجبارية

تتمثل في:

¹ صبيحة شاوي، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06، جامعة تلمسان، الجزائر، ديسمبر 2016، ص56.

² حميد بوزيد، جباية المؤسسات، الديون الوطني للمطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2003، ص15.

³ حنان بن عاتق، مصطفى بلمقدم، الجباية والنمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2013، ص2.

⁴ محمد حيرمان، محاضرات في الجباية المعقدة للمؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017، ص5.

1.1 الضرائب

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالضريبة وذلك باختلاف وجهات نظر الباحثين في مجال الضريبة. عرفها Gaston Jeze: " بأنها أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل قصد تغطية الأعباء العامة"¹.

عرفها مختار 1995: " على أنها فريضة مالية تنشؤها الدولة أو الهيئات التابعة لها بموجب قواعد مقررة وبصورة نهائية من المكلفين لتغطية النفقات العامة"².

عرفها Michel Dran: " الضريبة إقتطاع جبري تقوم به السلطة العامة على أموال الأفراد قصد توزيع ثقل الأعباء العامة فيما بينهم بالإنصاف"³.

عرفها الأستاذ عبد الحميد دراز: " أنها فريضة إلزامية تحدها الدولة ويلزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكن الدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع"⁴.

وعليه في الأخير يمكننا تعريف الضريبة على أنها فريضة نقدية يدفعها المكلف جبرا لدولة أو إحدى هيئاتها بصفة نهائية مساهمة من المكلف في تحمل الأعباء دون مقابل أو منفعة خاصة.

1. إقتطاعات غير ضريبية إجبارية

وتتمثل في:

1.1 الرسوم

"هي إقتطاع نقدي يمول الخزينة العامة للدولة، ويدفع من كل شخص يكون بحاجة إلى خدمة مقدمة من طرف الدولة وأن هذه الخدمة تعود بالنفع الخاص"⁵.

¹ راضية دنان، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014، ص53، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.enssea.net

² قاسم نايف علون، نجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة-المفاهيم-القياس-التطبيق، ط1، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص81.

³ عبد القادر شلاي، محاضرات في مادة جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي أمحمد أو لحاج، البويرة، الجزائر، 2015-2016، ص7.

⁴ رضا خلاص، النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ط2، دار هومه لنشر والتوزيع، 2006، ص11.

⁵ صالح بزة، إصلاح الجباية المحلية ومتطلبات تمويل الميزانية المحلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 34(02)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص375.

2.2 الإتاوات

"هي مبلغ من المال يفرض من قبل السلطات العامة على ملك العقار مقابل تحسين قيمة العقار ولا تفرض الإتاوة إلا إذا قامت السلطات العامة بعمل مادي أدى إلى تحسين في قيمة العقار"¹.

3.2 الغرامات

"هي مبلغ من المال تفرضه السلطات العامة على الأفراد الذين يخالفون القوانين والأنظمة النافذة"².

4.2 الرسم شبه الجبائي

"هو ما تحصل عليه الدولة كإيراد عام مقابل تقديم خدماتها، ويحدد تبعا للعرض والطلب عمالا بمبدأ المنافسة، ويتم من خلال التعاقد مثل: كراء مساحات، أو إستغلال مصالح الدولة ومنشآتها من قبل المكلفين، قصد إستفادة منها مثل: دفع اشتراك الهاتف"³.

الفرع الثالث: تقسيمات الجباية

يمكن تقسيم الجباية في الجزائر أساسا إلى الجباية العادية والجباية البترولية.

1. الجباية العادية

"هي مجموعة من الأحكام التي يقوم عليها النظام الضريبي وكذا القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية، وهي تمثل أيضا مجموع الإقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب والرسوم والإتاوات"⁴.

وتتكون الجباية العادية من العناصر التالية:

1.1 الضرائب المباشرة

" هي ضريبة تفرض على مدخلات الأشخاص أو ما يمتلكونه من عناصر رأس المال، يدفعها المكلف مباشرة داخل الدولة لمصلحة الضرائب، يتحمل عبئ هذه الضريبة المكلف نفسه ولا يستطيع نقل هذا العبء إلى شخص آخر"⁵.

¹ أحمد زهير شامية، خالد شحاذه خطيب، أسس المالية العامة، ط2، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2005، ص232.

² عبد الله خباية، أساسيات في إقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص216.

³ محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار هومة، الجزائر، 2003، ص59.

⁴ محمد أمين قميوز، مصباح حراق، أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1992-2018)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 01، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، مارس 2021، ص82.

⁵ حسني عواضة، المالية العامة، ط04، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1978، ص425.

وتتضمن الضرائب التالية:

- الضريبة على الدخل.
- الضريبة على رأس المال.
- لضريبة على التركات.

2.1 الضرائب الغير المباشرة

"هي ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبئ هذه الضريبة إلى شخص آخر ويتميز هذا النوع بسهولة التحصيل ووفرة الحصيلة"¹.

وتتضمن الضرائب الموائية:

- الضرائب على الإنفاق.
- الضرائب الجمركية.
- الضرائب على التداول.

2. الجباية البترولية

رغم وجود إختلافات في الأنظمة الجبائية البترولية لعدد من الدول وذلك لإختلاف التشريعات المطبقة في مجال المحروقات في البلدان، غير أنه توجد قواعد عامة مشابهة بين الدول، والتي تساعد في صياغة بعض التعاريف المتعلقة بالجباية البترولية، فيما يلي نذكر البعض منها:

"هي إقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات البترولية على أساس نسبة معينة تطبق على سعر البيع بالنسبة للبرميل"².

"تمثل جميع إيرادات الضرائب المفروضة على نشاطات الإستكشاف والتنقيب وغيرها من الأعمال التي تخص قطاع المحروقات"³.

"هي ضرائب بترولية التي تدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة لإستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة في مراحل لعملية إنتاجية تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها"⁴.

¹ زينب حسني عوض الله، مبادئ المالية العامة، جامعة الإسكندرية، دار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص156-158.

² الطاهر بلعة، أثر الجباية البترولية على إتمادات الإنفاق في الإستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول بالجزائر للفترة (2014-2018)، مجلة دراسات جبائية، العدد 12، جامعة البليدة 02، الجزائر، جوان 2018، ص174.

³ عبد الحميد قجاتي، عبد الوحيد صرامة، أثر الإيرادات الجبائية على الإنفاق العام في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2013، ص316.

⁴ جبور علي سايج، علي عزوز، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، 2018، ص256.

ومما تم ذكره يمكن القول أن الجباية البترولية هي عبارة عن مجموعة من الضرائب التي تحصل عليها الدولة مقابل أن تمنح رخص إستغلال ما يوجد في باطن الأرض من محروقات في مراحل مختلفة. وعموماً يمكن تقسيم الجباية البترولية إلى قسمين هما:

1.2 الضرائب المفروضة في مرحلة البحث والإستكشاف

في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات البترولية من أجل السماح لها من الإستفادة من التنقيب في حقول محددة¹. وتنتم هذه المرحلة بوجود ضريبتين²:

- أ. **ضريبة حق الدخول**: يمنح للمستفيد من خلال إجراء مناقصة التسريح بالبحث، وهي تقدر بملايين الدولارات.
- ب. **ضريبة حق الإيجار**: يدفعها صاحب التصريح بحسب إستفادته من مساحة التنقيب، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الأولى التي ظهر عندها هذا النظام، وهناك ثلاث طرق للدفع:
 - **الدفع الوحيد**: أي دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة عند إستلام المستفيد.
 - **الدفع سنويا**: حسب المساحة المستغلة.
 - **الدفع حسب المساحة**: لكن لفترات مختلفة.
- ت. **الضرائب المفروضة في مرحلة الإستغلال والإنتاج**

تختلف هذه المرحلة عن سابقتها حيث هنا يظهر الإنتاج فتقوم الدولة المالكة بفرض ضرائب جديدة على غرار الضرائب التي تم فرضها في المرحلة السابقة (ضريبة حق الدخول والإيجار)³. وتتمثل هذه الضرائب فيما يلي:

- **ضريبة حق الدخول في الإنتاج**: يتم دفعها على شكل دفعات موزعة، على أساس الكميات التي تم إنتاجها في حقول الآبار، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضرائب كبيرة، والعكس صحيح، وتحدد الضريبة حسب سقف الإنتاج اليومي⁴.

¹ فاطمة ساجي، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة لدولة، مجلة المعيار، العدد 20، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تسمسليت، الجزائر، ديسمبر 2017، ص206.

² أسيا سعدان، سعاد شعابنية، الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية (2008-2017)، مجلة رؤى الإقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص142.

³ مالك الأخضر، الطاهر بعلة، إنعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والإقتصاد الجزائري، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، العدد 04، جامعة الجلفة، الجزائر، ص82.

⁴ سامية خليفي، عاشور بدار، دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2009-2017)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2019، ص379.

- **ضريبة حق الإيجار في مرحلة الإستغلال:** يتم دفع الإيجار سنويا، ويكون دفعه بنفس الطريقة في مرحلة البحث غير أن قيمته تكون أكبر، وهذا ما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة، وقد يكون ثابتا طول مرحلة الإستغلال، أو متزايد بحسب سقف الإنتاج السنوي¹.
- **الإتاوة:** "هي ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طرديا معه، أي أنها تعبر عن نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الإستغلال وتدفع بمجرد إستخراج المحروقات، إما نقدا أو عينا حسب رغبة الحكومات"².
- **الضريبة على الدخل:** "هي ضريبة تحسب بفرض معدل على الدخل البترولي الذي يطرح منه تكاليف الإستغلال المستحقة فعلا بما في ذلك مبالغ الإتاوات"³.

الفرع الرابع: أهداف الجباية

تشكل الجباية أداة لتأدية وظيفة معينة، ولقد أدى تدخل الدولة على نطاق واسع إلى توسع وظيفة الجباية فلم تعد تقتصر فقط على توفير الأموال من أجل تغطية النفقات العامة للدولة فقط بل تجاوزت لتحقيق أهداف أخرى، وسوف نتطرق إلى مختلف هذه الأهداف في النقاط التالية:

1. الأهداف المالية

تعتبر الجباية إحدى الموارد المالية الهامة لخزينة الدولة، والتي تساعد على تغطية النفقات العمومية من أجل سداد التزاماتها، كما تسعى للقضاء على إختلالات عجز الميزانية⁴.

2. الأهداف الاجتماعية

تمثل الأهداف الاجتماعية جزءا من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الجباية ومن بينها:

- خلق نوع من المساواة والعدالة في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع وذلك من خلال زيادة العبء الضريبي على أصحاب الدخل المرتفعة وتخفيضه إلى أقصى حد ممكن على ذوي الدخل المنخفضة⁵.

¹ ربيحة قريعني، نوى طه حسين، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد الإقتصادي 34 (01)، ص33.

² أحمد بلجيلالي، سهام شباب، مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة للجزائر نموذجا، مجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، أبريل 2017، ص120.

³ أحمد بلجيلالي، أثر الصدمات في الجباية البترولية على عجز الموازنة العامة في الجزائر، مجلة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 14، جامعة الأنبار، العراق، 2015، ص79.

⁴ عباس محرز، إقتصاديات الجباية والضرائب، ط4، دار هومه لنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص31.

⁵ محمد عباس محرز، مدخل إلى الجباية والضرائب، دار ITCS، الجزائر، 2010، ص31.

- معالجة أزمة السكن: وذلك من خلال إعفاء رأس المال المستثمر في هذا القطاع من الضرائب لمدة زمنية محددة أو السماح باستهلاك السريع للأدوات والتجهيزات المستعملة في هذا القطاع¹.
- سياسة تنظيم النسل: إذ تعمل الدول التي تعاني تزايد حاد في النمو السكاني على فرض ضرائب مرتفعة تتناسب مع عدد أفراد الأسرة، والعكس صحيح في الدول التي تعاني تراجعاً في النمو الديمغرافي².
- القضاء على السلوكيات الاجتماعية غير المرغوب بها السائدة في المجتمع وذلك بفرض ضرائب مرتفعة عليها بقصد القضاء الكلي أو الجزئي عليها مثل: الخمر، التدخين... إلخ³.

3. لأهداف الاقتصادية

- يمكن للجباية أن تساهم في تحقيق بعض المتطلبات الاقتصادية نذكر منها⁴:
 - تشجيع النشاط الاقتصادي في حالة التضخم والإنكماش، فتضخم هو السبب الذي يؤدي إلى ارتفاع السيولة لدى المواطنين فتقوم الدولة بزيادة نسب الضرائب وذلك من أجل إمتصاص جزء منها، أما في الإنكماش الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتقوم الدولة بخفض الضريبة هنا وهذا يؤدي إلى ارتفاع السيولة عند المواطنين مما يعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي تنشيط الحركة الاقتصادية.
 - العمل على تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية وذلك من خلال فرض الضرائب على السلع المستوردة وبالتالي ارتفاع أسعارها، وهذا ما يخلق جو مناسب لسلع المحلية من أجل المنافسة.
 - توجيه الإستثمارات المحلية إلى القطاعات المرغوب بها، وذلك من خلال إعفاء هذه القطاعات من الضرائب بالكامل أو تخفيض نسب الضريبة المفروضة عليها، وهذا يؤدي إلى زيادة العائد الذي يحصل عليه المستثمر.

4. الأهداف السياسية

- يمكن إستخدام الضرائب لتحقيق أهداف سياسية معينة سواء داخل الدولة من خلال تمييز المعاملة الضريبية بين الطبقات، وكذلك بإستخدام الضريبة كأداة سياسية لتعزيز مركز السلطة الحاكمة، أو بين الدول من خلال تسهيل التجارة الخارجية مع بعض الدول أو للحد منها، ففي حالة وجود علاقات طيبة مع دولة معينة تعمل الدولة على خفض أو إعفاء الضرائب الجمركية، أما في حالة العكس تعمل على زيادة تلك الضرائب⁵.

¹ محمد صالح فروم، محاضرات في مادة جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2018، ص19.

² عبد الرحيم لواج، محاضرات في مقياس جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة جيجل، 2021، ص5.

³ منصور بن أعمارة، الرسم على القيمة المضافة حسب تعديلات قانون المالية 2010 لطلبة المعاهد العليا والجامعات وكل المختصين الإقتصاديين، ط2، دار هومه لنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص25.

⁴ عادل القطاونه، عدي عفانه، المحاسبة الضريبة، ط1، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص8-9.

⁵ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين الضريبة والتطبيق، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص59.

5. الأهداف البيئية

تعتبر الأهداف البيئية لفرض الضرائب من الأهداف الحديثة نسبياً، مقارنة بالأهداف الأخرى، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي¹:

- الحد من التلوث: حيث تقوم الدولة بفرض الضرائب على كل ما يؤدي إلى حدوث تلوث ومشاكل بيئية، من الأمثلة على ذلك ضريبة الكربون التي تفرض على المستوردات النفطية خارج الدولة، وكذلك ضريبة المحركات التي تعمل على الوقود الفوري يؤدي إلى انبعاث غازات سامة تؤثر في طبقة الأوزون.
- تشجيع الصناعات الخضراء: يقصد به الصناعات غير الملوثة للبيئة، حيث تقدم الحكومة إعفاءات ضريبية للمصانع التي تستخدم في إنتاجها أساليب غير مضرّة بالبيئة، مثل: مصانع إنتاج الثلجات، وتخفيض الرسوم الجمركية المتعلقة بإستيراد المعدات الصديقة البيئة والتي تخفف من التلوث في الصناعات القائمة، مثل: الإعفاءات الجمركية الممنوحة للفلاتر الخاصة بمصانع المواد الكيماوية والإسمنت.

الفرع الخامس: أنواع الجباية

يوجد نوعين من الجباية والتي تتمثل في الجباية العائدة للدولة والجباية العائدة للجماعات المحلية، سوف نتعرف عليهم فيما يلي:

1. الجباية العائدة لصالح الدولة

تضم هذه الأخيرة مجموعة من الضرائب التي تكون لصالح الدولة، وتتمثل في:

1.1 الضريبة على الدخل الإجمالي

"تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"².

2.1 الضريبة على أرباح الشركات

"هي ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين"³.

3.1 الضريبة على الإنفاق

"هي نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة التي يتم فرضها على إنفاق دخل المكلف أي مجموع الإنفاق الاستهلاكي (غير إستثماري)، من أجل الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية لسد إحتياجاته"⁴.

¹ هاشم عبد الرحمن تكروري، الأسس الفلسفية للضرائب، ط1، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص149-150.

² المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2021، ص9.

³ المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2021، ص29.

⁴ فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص81.

4.1 الضريبة على رأس المال

"هي ضريبة تفرض على التملك وتدفع من الدخل، وتتميز هذه الضريبة بأنها تتخذ رأس المال نفسه وعاء للضريبة إلا أن سعرها يكون منخفضا بحيث يكفي الدخل الناتج عن رأس المال للوفاء بدين الضريبة دون حاجة للتصرف في جزء منه"¹.

5.1 الضريبة على التجارة الخارجية

"هي الضريبة التي تفرض على البضائع بمناسبة اجتيازها حدود الدولة عبورا، دون أن تكون هذه البضائع معدة للاستهلاك أو التداول المحلي، أي أن وعاءها هو البضائع العابرة، لقد تضاعفت أهمية هذه الضريبة نتيجة للاتفاقيات الدولية والثنائية التي سعت إلى تحرير هذه التجارة من القيود"².

2. الجباية العائدة للجماعات المحلية

تتمثل الجماعات المحلية في البلديات والولايات، حيث أصبح لهذه الأخيرة دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للحصول على الإيرادات المالية للتدخل كالضرائب، وتتمثل هذه الأخيرة في:

1.2 الرسم على النشاط المهني

يفرض هذا الرسم على النشاط المهني على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا، ولا يتم مراعاة الحالة أو النتيجة التي وصلت إليها المؤسسة، أي أن المكلف يدفع الضريبة بغض النظر سواء حقق ربح أو خسارة³.

2.2 الدفع الجزافي

هي عبارة عن ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والهيئات التي تدفع المرتبات والأجور والتعويضات والمعاشات والعلاوات لمستخدميها⁴.

3.2 الضرائب على الملكية

وتتضمن مجموعة من الرسوم منها:

أ. **الرسم العقاري:** وهو ضريبة سنوية على الملكيات العقارية المبنية والغير المبنية على أساس القيمة الإيجارية الجبائية السنوية حسب نوعية المناطق الموجودة فيها. وتوجه حصيلتها لصالح ميزانية البلديات⁵.

¹ علي زغود، المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص202.

² عادل فليح علي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007، ص138.

³ لطفي شعابني، جباية المؤسسة دروس وأعمال تطبيقية مصححة، دار النشر Pages Bleues، البويرة، الجزائر، 2017، ص199.

⁴ حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة، ديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص115.

⁵ ملتقى الموظف الجزائري، دروس في الجباية للمقبلين على مسابقة مفتشي الضرائب، نقلا عن الموقع الإلكتروني: mouwazaf-www.dz.com/t14933-topic

ب. رسم التظهير: يفرض هذا الرسم في البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية، ويفرض مرة واحدة في السنة في شكل مبالغ محددة ومتنوعة، وذلك على أساس طبيعة الملكية المبنية¹.

المطلب الثاني: عموميات حول النفقات العمومية

تلجأ الدولة إلى إستخدام النفقات العامة، وذلك من خلال سياستها الاقتصادية لتحقيق أهدافها. فقد كانت في الماضي الدولة تتحصل على النفقة العامة بصورة عينية كأن تتحصل على ما يلزمها من السلع والخدمات مقابل تقديم بعض المزايا العينية كالإسكان المجاني لموظفي الدولة، أما الآن فقد تم التخلي على ذلك وأصبحت في صورة نقدية.

الفرع الأول: تعريف النفقات العمومية

يمكن تعريف النفقة العامة على أنها:

"المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة ممثلة في مختلف وحداتها الإدارية، للحصول على السلع والخدمات من أجل القيام بمهامها وواجباتها في إشباع الحاجات العامة للمواطنين"².

"مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة، وقد تعددت أوجه نفقات الدول حجما، نوعا وهدفا وتختلف النفقات العامة مع إختلاف النظم السياسية والاقتصادية القائمة، وغالبا ما تقسم النفقات لنفقات تمول الأنشطة الحكومية بشقيها نفقات التسيير والتجهيز، وتمويل أعباء خدمة الدين العام"³.

"المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"⁴.

كما يمكن أن نميز بين مفهومين للنفقات العمومية⁵:

¹ عبد الحكيم عمران، عبد الحق باي، مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلديات-دراسة حالة بلديات دائرة مقرّة بولاية المسيلة خلال الفترة (2010-2018)، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 09، العدد 03، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص407.

² رايح شراك، زبير شراك، النفقات العمومية، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 04، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021، ص188.

³ مختار بولعباس، هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر -دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2017)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص 96.

⁴ أفايدي خميسي، تطور نفقات الإستثمار حسب القطاعات في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (1989-2011)، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا في الإحصاء والإقتصاد التطبيقي، الجزائر، 21 جوان 2014، ص 182.

⁵ أحمد بوجلال، إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مجلة دراسات الإقتصاد، المجلد 15، العدد 02، جامعة عمر تيليجي، الأغواط، الجزائر، جوان 2018، ص245.

المفهوم التقليدي: "تعد النفقات العمومية بالمفهوم التقليدي، النفقات التي تنجزها الهيئات العمومية باعتبارها أشخاصاً معنوية (خاضعة للقانون العام)".

المفهوم الحديث: "يعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة بأنها مبلغ من النقد ينفقه شخص عام، بقصد أداء خدمة ذات طابع نفع عام، أو مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إشباع الحاجة العامة".

وبهذا يمكننا اعتبار النفقة العامة على أنها مبالغ نقدية تنفقها الدولة، أو إحدى المؤسسات التابعة لها لإشباع الحاجات العامة.

الفرع الثاني: خصائص النفقات العمومية

من خلال التعاريف المقدمة يمكن إستنباط ثلاثة خصائص رئيسية للنفقة العامة، تتمثل في:

1. الصفة النقدية للنفقة العامة

حتى نقول عن النفقة أنها عامة، لابد من إستعمال النقود لإحتياجات الدولة من منتجات، سلع وخدمات، لسير المرافق العامة ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي يتم إستخدامها في المشاريع الإستثمارية ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وغيرها.

تعتبر النقود في الوقت الحالي وسيلة للإنفاق العام في المعاملات والمبادلات التي تقوم في ظل الاقتصاد النقدي. على عكس الماضي كانت الدولة والسلطات العامة، تقوم بإرغام الأفراد على العمل جبرا بدون أجر والإستلاء على ما تحتاجه من أموال ومنتجات دون تعويض عادل لأصحابها، وتقديمها لمزايا عينية كالسكن المجاني، والإعفاء من الضرائب، والشرفية كمنح الألقاب والأوسمة لبعض القائمين بخدمات عامة إذ لا تعتبر نفقات عامة. حيث أنه في العصر الحديث أصبحت روح الديمقراطية ومبادئها كتطبيق مبدأ المساواة بين الأفراد أدت إلى زوال هذه الظواهر، وبإستخدام الدولة للنقود أصبح النظام المالي الحديث يقوم بتقرير مبدأ الرقابة على النفقات العامة¹.

2. النفقة العامة يقوم بها شخص عام

تسمى النفقات نفقات عامة إذا تم إصدارها من طرف الجهة العامة ويتم تنفيذها من الدولة والمؤسسات والهيئات العامة والهيئات المحلية.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، جامعة الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص63-64.

تعتبر الأموال التي يتبرع بها الأفراد أو تتبرع بها الشركات والبيوت التجارية لإنشاء بعض المشاريع الخيرية كالملاجئ للأيتام والمساجد والمدارس والمستشفيات وغيرها من الوسائل لتحقيق الصالح العام إنفاقاً خاصاً وليس إنفاقاً عاماً، فلا تعد نفقات عامة لأنها ليست صادرة عن الدولة أو أحد أشخاص القانون العام¹.

3. الغرض من الإنفاق

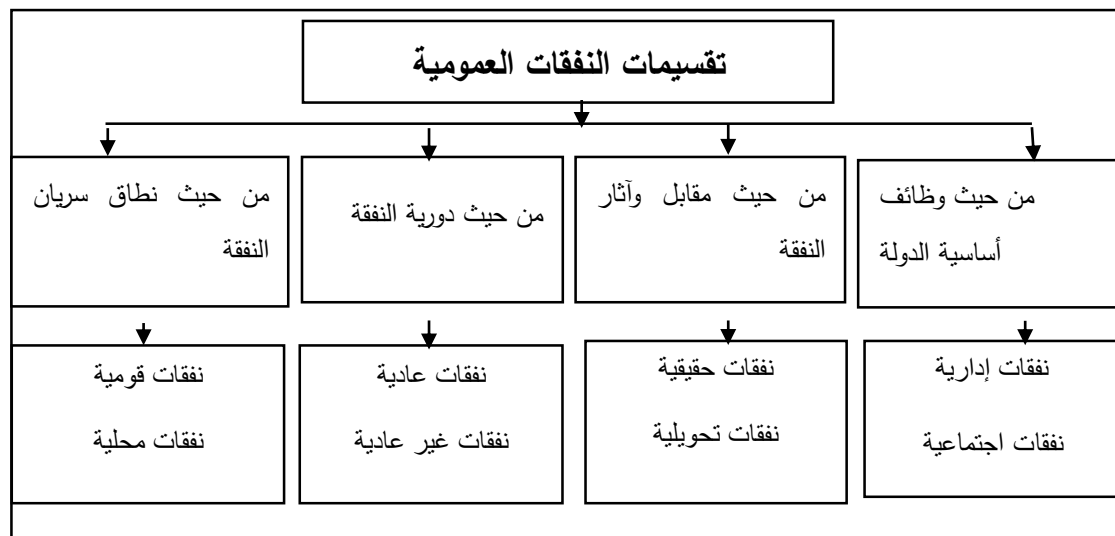
حتى تكون النفقة عامة يجب أن يكون الغرض من إنفاقها تحقيق منفعة عامة. ومفهوم المنفعة العامة تحدده إعتبرات سياسية واجتماعية أكثر من كونها مالية أو اقتصادية، ولضمان توجيه النفقات العامة لتحقيق النفع العام وضعت ضوابط منها²:

- اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة.
- مساءلة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق العام جملة وتفصيلاً من قبل السلطة التشريعية (الرقابة البرلمانية) ووجود الرقابة الإدارية للغرض نفسه كذلك.
- الرقابة من قبل هيئات مستقلة للتأكد من استخدام النفقات العامة للأغراض التي خصصت من أجلها.

الفرع الثالث: تقسيمات النفقات العمومية

يقصد بتقسيم النفقات العمومية، هو تحديد النفقات العامة على شكل عدة أقسام. حيث يتم التقسيم على أساس الخصائص وطريقة التقدير وآثارها المتشابهة لكل منها، ويمكن توضيح هذه التقسيمات فيما يلي:

الشكل رقم (01): تقسيمات النفقات العمومية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

¹ علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت، ص 32-33.

² سعيد علي العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، جامعة الأنبار، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص5.

1. تقسيم النفقات العامة حسب الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة

يقوم هذا التقسيم في جوهره على فكرة مفادها تجميع الخدمات ذات الطبيعة الواحدة تبعا للوظائف الأساسية التي تؤديها الدولة، وحسب هذا التقسيم يمكن القول أن للنفقات العامة ثلاثة أشكال، وهي:

1.1 النفقات الإدارية

هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات على النفقات الإدارية العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي، ويلاحظ أن أهم بنود هذا النوع من النفقات العامة هي نفقات الدفاع القومي. من أجل حماية الأفراد داخليا وخارجيا¹.

2.1 النفقات الاجتماعية

هي تلك النفقات التي تنصرف إلى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الأفراد وذلك للوصول لأهم بنود هذه النفقات التي تهدف إلى تحقيق قدر معين من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة مثل: تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود، والعاطلين عن العمل... إلخ².

3.1 النفقات الاقتصادية

وتحتوي على نفقات لتوفير سلع وخدمات عامة، وعلى نفقات الإستثمار العام في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، بالإضافة لإعانات الإنتاج وإعانات التصدير³.

2. تقسيم النفقات من حيث مقابلها وآثارها (طبيعتها)

حسب هذا التقسيم يتم التمييز بين النفقات العامة وفقا لطبيعتها، إلى فئتين:

1.2 النفقات الحقيقية

هي كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية وتنقسم إلى نفقات جارية (التسيير) ونفقات إستثمارية (التجهيز)، وتتمثل فيما يلي⁴:

¹ محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية، سوريا، 2013، ص ص18-19.

² أمحمد معيوف، محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2016-2017، ص 41.

³ أم كلثوم بن موسى، نوبية عيسى، ترشيد النفقات العمومية -دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر للفترة (1980-2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 177.

⁴ نور الدين بريار، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي -دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، جوان 2017، ص ص573-574.

أ. **نفقات التسيير:** هي النفقات التي تخصص للتسيير العادي والطبيعي لمرافق الدولة، تدفع للمصالح العمومية والإدارية، مهمتها ضمان إستمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، وقد قدمت المادة 24 من القانون (84-17) القانون المتعلق بقوانين المالية لنفقات التسيير إلى أربعة أبواب، وهي:

الباب الأول: أعباء الدين الخارجي: وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي.

الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية: وهي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل: المجلس الدستوري، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة وتحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر.

الباب الرابع: التدخلات العمومية: وهي متعلقة بنفقات التحويل (إعانات الجماعات المحلية، المساهمات في الهيئات الدولية، نفقات النشاط الاجتماعي) وغيرها من أموال الدعم.

ب. **نفقات التجهيز:** هي النفقات التي لها طابع الإستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا ما نصت عليه المادة 35 من القانون (89-17) المتعلق بقوانين المالية وصنفتها إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول: الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة: وهي موزعة على تسعة قطاعات (الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت القاعدية، دعم الحصول على سكن، مواضيع مختلفة، مخططات البلدية للتنمية).

الباب الثاني: إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة: وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي، مثل: حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

الباب الثالث: النفقات الأخرى برأسمال: وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك إحتياطي النفقات غير المتوقعة.

2.2 النفقات التحويلية

تشمل المصروفات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على السلع أو الخدمات، فهي تهدف من ورائها إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مساره الأصلي بغرض تحقيق هدف إقتصادي أو اجتماعي أو مالي، وتنقسم هذه النفقات حسب أغراضها إلى ثلاثة أنواع، وهي¹:

أ. **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وتشمل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض تكلفة إنتاجها، وذلك للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى منخفض.

¹ مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعية الجديد، الأزرية، 2004، ص214-216.

ب. النفقات التحويلية الاجتماعية: وتشمل الإعانات التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة لمعاونتها على مواجهة أعباء المعيشة، وتأخذ بعض هذه النفقات صورة إعانات دورية أو غير دورية.

ت. النفقات التحويلية المالية: وتشمل ما تقوم الدولة بإنفاقه بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي، وتتضمن أساساً فوائد الدين العام وأقساط استهلاكية سنوية.

3. تقسيم النفقة من حيث دورية النفقة

تقسم النفقات من حيث الدورية إلى عادية وغير عادية، تتمثل في:

1.3 النفقات العادية

يقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتصف بالدورية والتكرار كل عام وبالانتظام، ولا يعني تكرارها ثباتاً في مقدارها كل عام، فقد تتغير قيمتها بالزيادة أو بالنقصان من موازنة لأخرى وكذلك من سنة إلى أخرى مثل: مرتبات الأجور وفوائد الدين العام¹.

2.3 النفقات الغير العادية

وهي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة تحدث، خلال فترات متفاوتة وتتضمن المبالغ المصروفة لشق الطرق و النفقات المخصصة للإنشاءات ، إلا أن هذا التقسيم قد إنتقد لأنه عند إعداده يقوم على أساس تحكمي و الإعتبار الزمني أي تكرار النفقة كل سنة وليس ثمة سبب علمي لتكون الفترة سنة بالذات، إذ كان يمكن تسويقه لاعتماده على قاعدة السنوية الموازنة التي تعد كل عام، ولكن هذه القاعدة فقدت قوتها، حيث أخذت الدولة في إعداد موازنتها لفترة تزيد عن السنة لموازنة البرامج للتنمية الاقتصادية و الموازونات الدورية التي تصيب الدخل، لذلك فإن فكرة الدورية أي تكرار النفقة وانتظامها كل سنة يجعل من الصعوبة التفرقة بين النفقات العادية والغير العادية حيث أنه لو نظرنا لفترة تزيد عن 05 سنوات مثلاً لكأنت العديد من النفقات الغير العادية تعتبر نفقات عادية، لذلك لو إقتصرت الفترة إلى مدة أقل من سنة مثلاً 03 أشهر لأعتبرت النفقات العادية غير عادية. حيث يجب التضييق في مجال النفقات غير العادية وقصرها على النفقات الإستثنائية لطبيعتها التي لا تتكرر كل سنة مثل إعانة منكوبي الكوارث و نفقات الحروب فعند إستمرار الظروف الإستثنائية لفترة طويلة تدخل النفقات الإستثنائية في النفقات العلاجية، فلو نظرنا من خلال القرن الماضي لأعتبرنا النفقات الحربية نفقات عادية لإستمرارها لفترة طويلة. يمكن تمييز كل بلد للنفقات العادية وغير العادية حسب الظروف التي يمر بها².

¹ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، جامعة عنابة معهد العلوم القانونية والإدارية، ط03، دار المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992، ص16.

² محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، دار العلمية الدولية ودار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص ص80-81.

4. تقسيم النفقة من حيث نطاق سريانها

تقسم النفقات إلى قومية ومحلية حسب معيار نطاق سريان النفقة العامة ومدى إستفادة أفراد المجتمع منها، وذلك من خلال¹:

1.4 النفقات القومية

وتسمى أيضا بالنفقات المركزية وهي النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى القيام بها الحكومة الاتحادية أو المركزية، وتضم النفقات ذات الطابع القومي مثل: نفقة الدفاع والقضاء والأمن.

2.4 النفقات المحلية

وتسمى أيضا بنفقات الإقليمية وهي التي تقوم بها الولايات، أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل: توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة. عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى الرقابة المباشرة والدقيقة كون الحكومة المركزية لا تحتاج القيام بها بطريقة فعالة.

الفرع الرابع: آثار النفقات العمومية

تشمل آثار النفقات العمومية على آثار اقتصادية مباشرة تؤثر على النشاط الاقتصادي للبلد بشكل مباشر وآثار اقتصادية غير مباشرة، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية للنفقات العامة، تتضمن ما يلي:

1. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: وتتمثل فيما يلي:

1.1 الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العمومية: تتضمن العناصر التالية:

أ. آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني: تؤثر النفقات على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، أي تقوم على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى العمالة في الدول المتقدمة ودرجة النمو في الدول النامية. أي أن النفقات الإنتاجية والإستثمارية تعد من النفقات المنتجة التي تعود بعوائد على الدخل الوطني ورفع مستوى الإنتاجية وقد تقوم بها الدولة مباشرة ولها أهداف تحققها من خلالها، أما النفقات الاجتماعية فهي نفقات حقيقية نقدية تقوم بها الدولة لتحقيق أهداف اجتماعية، وبذلك فهي ترفع من قيمة الطلب الكلي لكن عن طريق الأفراد ولا يمكن التعرف على أثر هذا النوع من النفقات على الإنتاج لإختلاف ميولات الأفراد والطلب على السلع ذات الأهمية. وتزداد أهميته بإزدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد، والعلاقة بين النفقات وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها.

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة (النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص ص45-46.

تأثر النفقات العامة بشكل مباشر على الناتج الوطني الخام من خلال نفقات التجهيز و الإستثمار التي تساهم في رفع مردودية الإنتاج الوطني، كما أن أثر النفقة العامة على الإنتاج يكون مرتبط بتأثير الطلب الفعال على حجم الإنتاج و التشغيل، يعتبر النمو في الناتج الوطني بالجزائر سواء كان بالقيمة أو الحجم مرتبط بزيادة نفقاتها العامة للدولة¹.

ب. **آثار النفقات العامة على الاستهلاك:** تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بشكل مباشر، فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام أو ما توزعه الدولة على الأفراد وذلك من أجل إشباع الحاجات الاستهلاكية، ويتضح ذلك من خلال²:

- **نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام:** يقصد بها ما تقوم الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لسير المرافق العامة. من أمثلتها النفقات التي تدفعها الدولة لصيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام، والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث الضرورية للمصالح الحكومية والوزارات.... إلخ. يرى البعض أن هذا النوع من النفقات يعتبر تحويل للاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، إن هذه النفقات التي تقوم بها الدولة لا تؤثر على حجم الاستهلاك الكلي.

- **نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:** تتعلق بالدخول بمختلف أنواعها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها (الحاليين والسابقين).

تعد هذه النفقات نفقات منتجة فهي المقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات، فتعمل مباشرة على زيادة الإنتاج الكلي. ودخول هذه الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال الأثر المضاعف.

ت. **آثار النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل القومي:** إن إعادة توزيع المداخيل عن طريق النفقات العامة يستوجب ملاحظة ما إذا كان وراء فكرة إعادة توزيع المداخيل، والمساواة في مستوى المعيشة. إلا أن تحقق ذلك بصورة كاملة غير ممكن حتى في الأنظمة الاشتراكية، حتى لو كان هناك تقارب في المداخيل. أما في البلدان غير الاشتراكية، تعمل على تخصيص مبالغ لعدة غايات اقتصادية واجتماعية، وذلك من أجل التخفيف من الفوارق بين الطبقات، وزيادة القوة الشرائية لدى الفئات غير الموسرة وتحسين مستواها العلمي والاجتماعي. كما أنه تستطيع الدولة على تحديد مناهج من أجل إعادة توزيع الدخل، وذلك من خلال دراسات وإحصاءات مختلفة. إذ تعتمد الدول الرأسمالية لحجم المبالغ الكبيرة التي تقتطعها من المداخيل الكبيرة، كما أن يمكننا إعادة

¹ محمد ماحي، محمد حداد، الإيرادات الجبائية العادية ودورها في توازن الموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (2000-2016)، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جامعة عمر تيليجي، الأغواط، الجزائر، 2020، ص 354-355.

² سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة)، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص 74-75.

توزيع المداخيل دون الاعتماد على هذه المناهج ودون سياسة اقتصادية واجتماعية. وتكتفي الدولة عندئذ بتخصيص اعتمادات قد تنقص أو تزيد وفقا للإيرادات المتوفرة لديها.

إن إعادة توزيع المداخيل عن طريق النفقات العمومية يتوقف على النظام الاقتصادي الذي يتبعه كل بلد¹.
ث. آثار النفقات العامة على الأسعار: يمكن للدولة أن تتدخل في المحافظة على الثبات في مستوى الأسعار، إذ أنه هناك عوامل أخرى غير العرض والطلب تؤثر على الأسعار ألا وهي تدخل الدولة بواسطة النفقات، فقد تقدم الدولة للمنتجين إعانات تسمح لهم من خلالها على زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف وينجم عن ذلك انخفاض في الأسعار، أو توجه الإنفاق العام لتأدية خدمات عامة بأسعار رمزية لفئات محدودة الدخل مثل: التعليم والصحة².

2.1 الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العمومية: للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما يطلق عليها من الناحية الاقتصادية بالآثر المضاعف، أما الأثر الثاني الذي ينتج فهو شبيه بالأول ويطلق عليه الأثر المعجل. وتتمثل فيما يلي³:

أ. الأثر المضاعف: ترتبط فكرة المضاعف بزيادة النفقات العامة، فعندما تزيد هذه الأخيرة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور و مرتبات و أرباح و فوائد، وأثمان للمواد الأولية أو ربع على الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه المداخيل لإنفاقها على بنود الاستهلاك المختلفة، و يقومون بإدخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الإدخار، و المداخيل التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق مداخيل جديدة لفئات أخرى و تقسم ما بين الاستهلاك و الإدخار، و الدخل الذي يوجه إلى الإدخار ينفق جزء منه في الإستثمار، و بذلك تستمر حلقة توزيع المداخيل من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في: الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج و الدخل لا يتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق، ولكن بنسب مضاعفة، و لذلك يسمى بالآثر المضاعف.

يرتبط الأثر المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه وعليه فإن الآثار المترتبة على الزيادة في الإنفاق العام تختلف من قطاع لآخر، بالإضافة لمرونة الجهاز الإنتاجي، ففي الدول المتقدمة يتمتع جهازها بالمرونة والتجاوب مع الاستهلاك، فالمضاعف أثره ينتج بشكل ملموس. على عكس الدول النامية التي يتميز اقتصادها بعدم المرونة.

¹ حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (الموازنة-نفقاتها-إيراداتها-ضرائب-رسوم-القروض-الإصدار النقدي-الخزينة-دراسة المقارنة)، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013، ص363-365.

² لزهرة العابد، راضية قالي، دراسة تحليلية للإنفاق العام البيئي في دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2007-2015)، مجلة الدراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص421-422.

³ مصباح حراق، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 06، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ماي 2012، ص11-12.

ب. الأثر المعجل: الأثر المعجل يعبر عن الأثر الذي تحدثه الزيادات المتتالية في الإنفاق العام وما ينتج عنه زيادة متسارعة في الإنتاج والدخل والاستهلاك وبالتالي الزيادة في الإستثمار وذلك مع مرور الوقت، يزداد الأثر المعجل كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك، كما أنه يختلف من قطاع لآخر ويختلف أثره حيث يزيد في الدول المتقدمة لمرونة الجهاز الإنتاجي والعكس في الدول النامية.

2. الآثار الاجتماعية للنفقات العامة

ويتضح أثرها من خلال دعم للفئات المحرومة، ودعم بعض الأسعار، التأمين على البطالة، محاولة التقليل من اللامساواة الاجتماعية، بالإضافة إلى تحسين المستوى الصحي (الطب المجاني) وتحسين المستوى العلمي (مجانية التعليم)، وكذلك تقديم التوعية والإرشاد وتظهر من خلال إنشاء هيئات رسمية لدعم مكافحة الآفات الاجتماعية¹.

¹ منصف أبو، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة (الدولة-الحكومة-الولاية-البلدية-الصفقات العمومية-الميزانية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة)، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص104.

المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية

- حاولت دراسات عديدة فحص العلاقة السببية بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية، فهذه العلاقة كانت محل إهتمام العديد من الباحثين¹، حيث توصلوا إلى النتائج التالية:
- وجود علاقة طردية، وارتباط قوي جدا بين حجم الإيرادات الجبائية وحجم النفقات العمومية من خلال المساهمة الفعالة للإيرادات الجبائية في تغطية النفقات.
 - وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد من الإيرادات الجبائية البترولية إلى النفقات العامة.
 - إثبات وجود علاقة سببية من النفقات العامة إلى الإيرادات العامة على المدى الطويل، على عكس المدى القصير لا يوجد أي إتجاه لسببية بين الإيرادات والنفقات العامة.
 - وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين الإيرادات والنفقات العامة.
 - وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات والنفقات الحكومية، مع إختلافات في درجة الإرتباط من دولة إلى أخرى.
 - لا وجود لأي علاقة بين المتغيرين، ويعني ذلك وجود إستقلالية للنفقات والإيرادات الحكومية عن بعضهما.

¹ كما ورد ذلك في الدراسات حيث: تناول الدراسة الأولى خليفة الحاج، حسين تراري مجاوي، تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية-دراسة قياسية للفترة (1993-2015)، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 03، العدد 04، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص19-32، أما الدراسة الثانية تناولها صرارمة عبد الوحيد، قجاني عبد الحميد، أثر الإيرادات الجبائية على الإنفاق العام في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2016)، مرجع سبق ذكره، ص301-331، أما الدراسة الثالثة تناولها رشيد شباح، شعيب بغداد، قياس العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر وفق نموذج شعاع تصحيح الإلخطأ للفترة (1990-2017)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03 مكرر (الجزء الأول)، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019، ص534-553،

nexus: new evidence As for the fourth study it was dealt Andrew phiri, **asymmetries in the revenue-expenditure** As for the fifth study it was ,**from south africa** , munich personal repec archive, paper N°75224, November 2016, P 1-17 dealt Ugo, F and Ging w, **Testing the relationship between government spending qnd revenue: evidence from GCC countries**, IMF working paper, policy and development review department, N°02/201, 2002, P3-25, As for the sixth study it was dealt Victoria, S and Kaja P, **an Investigation of the relationship between government expenditure and revenue in a multicurrency economy: a case of Zimababwe**, journales of economics and sustainable development, Vol 04, N 14, 2014, P104-110.

المبحث الثالث: الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الجباية العادية والجباية البترولية وعلاقتها مع الإنفاق العام، ولعل أهم هذه الدراسات ما يلي:

الدراسة الأولى

موضوع الدراسة: أثر الإيرادات الجبائية على الإنفاق العام-دراسة تحليلية قياسية لفترة 1980-2016. تناول هذه الدراسة: د. صرامة عبد الوحيد، د. قجاتي عبد الحميد، في مقال لمجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة.

وإعتمد الإشكالية التالية: ما مدى أثر تطور الإيرادات الجبائية على ظاهرة الإنفاق العام للدولة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016؟

أهداف الدراسة

- إبراز مكونات الموازنة العامة للدولة في الجزائر.
- تطور متغيرات الإنفاق العام والإيرادات العامة لموازنة الدولة خلال الفترة 1980-2016.
- بناء نموذج قياسي يبرز لنا اتجاه العلاقة السببية بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة للدولة في الجزائر.

نتائج الدراسة

- يتأثر رصيد الموازنة في الجزائر لتقلبات الجباية البترولية في الجزائر نظرا للإرتباط الشديد لإيرادات الميزانية العامة بالجباية البترولية والتي تعد المساهم الأول فيها.
- إرتفاع إيرادات الجباية البترولية وهو ما يؤكد تبعية سياسة الإنفاق العام في قطاع المحروقات.
- أكد إختبار جوهانسون على وجود علاقة واحدة على الأقل لتكامل المشترك بين النفقات العامة والإيرادات العامة.

الدراسة الثانية

موضوع الدراسة: أثر الإيرادات الجبائية على الإنفاق العام في الجزائر.

تناول هذه الدراسة: بوداحة يعقوب، قدوج فريد، في مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة، جامعة مسيلة.

وإعتمد الإشكالية التالية: ما أثر تطور الإيرادات الجبائية على ظاهرة الإنفاق العام بالجزائر؟

أهداف الدراسة

- التعرف على مكونات الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية في الجزائر.
- معرفة تطور متغيرات الإنفاق العام والإيرادات الجبائية.

نتائج الدراسة

- وجود علاقة طردية وإيجابية بين الإيرادات الجبائية والإنفاق العام وذلك من خلال أن زيادة الإنفاق العام مرتبط بزيادة الإيرادات الجبائية.
- تعد سياسة الإنفاق العام أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الحالية.
- رغم التطور الذي شهده النظام الجبائي الجزائري إلا أنه لا يزال يحتاج إلى المراجعة.

الدراسة الثالثة

موضوع الدراسة: أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر-دراسة قياسية لفترة 1990-2018 باستخدام نموذج ARDL.

تناول هذه الدراسة: د. بوطيب الناصر، د. غزالي عمر، في مقال لمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة 02.

وإعتمد الإشكالية التالية: ما أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟

أهداف الدراسة

- إبراز مكانة الإيرادات الجبائية البترولية في الموازنة العامة في الجزائر.
- تحليل إنعكاسات انخفاض الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر.

نتائج الدراسة

- تقلبات أسعار النفط أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من إختلال الهيكل الإنتاجي، وإرتباطه بحصيلة إيرادات الجباية البترولية.
- الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر ترتبط إرتباطا شديدا مع أسعار النفط.
- لا بد على الدولة الخروج عن تبعية المحروقات والتوجه نحو التنويع الاقتصادي من خلال التركيز على القطاع الصناعي.

الدراسة الرابعة

موضوع الدراسة: أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة-دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2016.

تناول هذه الدراسة: أ. قرينعي ربحية، د. نوري طه حسين، في مقال لمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة بن عاشور بالجلفة.

وإعتمد الإشكالية التالية: كيف تؤثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة في الجزائر؟

أهداف الدراسة

- تأصيل المفاهيم الأساسية لكل من الجباية البترولية والميزانية العامة.
- إبراز مكانة وأهمية الجباية البترولية ضمن مكونات الميزانية العامة للدولة.
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة للعلاقة التي تربط بين تطور رصيد الميزانية العامة بحصيلة الجباية البترولية خلال هذه الفترة.

نتائج الدراسة

- سيطرة الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية بشكل أساسي في تغطية نفقاتها العامة.
- عانت الجزائر منذ سنة 2009 إلى غاية يومنا هذا من العجز في الموازنة العامة.
- من خلال نتائج الدراسة تبين وجود علاقة طردية بين تطور رصيد الميزانية العامة وتطور الإيرادات للجباية البترولية.

الدراسة الخامسة

موضوع الدراسة: أثر الجباية على الميزانية العامة-حالة الجزائر -خلال الفترة 2000-2015.

تناول هذه الدراسة: العباسي أيوب، حروشي بوبكر، في مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار.

وإعتمد الإشكالية التالية: كيف تساهم الإيرادات الجبائية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر؟

أهداف الدراسة

- بيان فاعلية الجباية في تحقيق التوازن في الميزانية العامة.
- تقييم مساهمة كل من الجباية العادية والبترولية في تغطية عجز الميزانية العامة للدولة.
- إبراز الأسس النظرية للجباية.

نتائج الدراسة

- رفع الحصيلة الفردية نتيجة الإصلاحات الجبائية، وبالتالي إرتفعت نسبة مساهمة الجباية العادية في بنية الإيرادات العامة.
- للجباية البترولية دورا كبيرا في إيرادات الميزانية العامة.
- لم يتم تحقيق هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

الدراسة السادسة

موضوع الدراسة: تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية -دراسة قياسية للفترة 1993-2015.

تناول هذه الدراسة: خليفة الحاج، د. تشاري مجاوي حسين، في مقال لمجلة البشائر الاقتصادية. وإعتمد الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية في تغطية النفقات العمومية في ظل تذبذب الموارد المالية للقطاعات الأخرى؟

أهداف الدراسة

- إبراز العلاقة بين الإيرادات الجبائية وحجم الإنفاق العام في الجزائر.
- إبراز مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العمومية.

نتائج الدراسة

- المساهمة الفعالة لكل من الجباية العادية والجباية البترولية في تغطية النفقات العامة.
- ضعف مساهمة الجباية العادية في نسبة تغطية النفقات العامة.
- هناك علاقة طردية بين حجم التحصيل الجبائي وحجم النفقات العامة.

الدراسة السابعة

موضوع الدراسة: أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر -دراسة قياسية للفترة الممتدة 1992-2018.

تناول هذه الدراسة: محمد أمين قمبروز، مصباح حراق، في مقال لمجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة02.

وإعتمد الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الجباية العادية على أداء الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2018؟

أهداف الدراسة

- تحديد مدى مساهمة إيرادات الجباية العادية في الميزانية العامة في الجزائر.
- توضيح أثر الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2018.

نتائج الدراسة

- تمكن الجباية العادية من تغطية النفقات العامة خلال فترة الدراسة بمتوسط 30%.
- أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين مكونات الجباية العادية والميزانية العامة.

الدراسة الثامنة

موضوع الدراسة: الضرائب والإنفاق والإنتاج والضرائب والمزامنة المالية على فضل مؤسسي-دراسة حالة اليونان.

تناول هذه الدراسة: كرستيان ريتشر، في مقال لمجلة رومانية للسياسة المالية.

نتائج الدراسة

- علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات والنفقات الحكومية.
- سببية غرانجر أكدت على وجود سببية أحادية الإتجاه من النفقات إلى الإيرادات.

الدراسة التاسعة

موضوع الدراسة: علاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات في الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 1960-2006 بواسطة Panel Granger Analyze.

تناول هذه الدراسة: ألفونسو كريستوف، أر، ورقة عمل لمعهد ويليام ديفيدسون.

نتائج الدراسة

- الإختلاف في إتجاه العلاقة بين الدول.
- الدول التي تدعم فرضية الإيرادات على النفقات هي: ألمانيا، بلجيكا، إسبانيا، السويد، لوكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، فلندا، البرتغال، جمهورية التشيك، ليتوانيا، إستونيا، بولندا، سلوفاكيا.
- أما المجموعة الثانية تدعم فرضية الإنفاق على الإيراد هي: نمسا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، اليونان، السويد، سلوفاكيا، البرتغال، إيرلندا.

الدراسة العاشرة

موضوع الدراسة: قيود الإيرادات الضريبة والإنفاق الحكومي -دراسة تجريبية من ماليزيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1970-2009 باستخدام نموذج ADLM-TODA-YAMOTO.

تناول هذه الدراسة: لوغانا ثان، في مقال لمجلة مراجعة الأعمال.

نتائج الدراسة

- وجود العلاقة السببية بين المتغيرين هي أحادية الإتجاه من عائدات الضرائب إلى الإنفاق.
- قدر معامل التصحيح ب 28% على المدى القصير من أجل إعادة التوازن في الأجل الطويل.

الدراسة الحادي عشر

موضوع الدراسة: العلاقة السببية بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي في ماليزيا خلال الفترة 1970-2006 عن طريق نموذج VAR.

تناول هذه الدراسة: طه، أر، لوغانا ثان، في مقال لمجلة الدولية للبحوث التجارية والمالية.

نتائج الدراسة

- وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه من الضرائب المباشرة وغير المباشرة نحو الإنفاق.

الدراسة الثانية عشر

موضوع الدراسة: التحقيق في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات في الاقتصاد المتعدد العملات، دراسة حالة لدولة زيمبابوي بواسطة إختبار جوهانسون لتكامل المشترك والسببية لغرانجر خلال الفترة 1010-2012.

تناول هذه الدراسة: فيكتوريا، كاجا، في مقال لمجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة.

نتائج الدراسة

- لا وجود لأي علاقة بين المتغيرين، ويعني ذلك وجود إستقلالية للنفقات والإيرادات الحكومية عن بعضهما.

الدراسة الثالثة عشر

موضوع الدراسة: إختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات، في دول مجلس التعاون الخليجي بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM بالإضافة لإختبار السببية لغرانجر وتحليل التباين.

تناول هذه الدراسة: أوجو، كينك، في ورقة عمل لصندوق النقد الدولي لسياسة وتنمية دائرة المراجعة.

نتائج الدراسة

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات والنفقات الحكومية مع وجود إختلافات في درجة الإرتباط من دولة إلى أخرى.
- دعم دول هذه الدراسة لفرضية الإيراد ثم الإنفاق.
- التأكد من أن الإنفاق الحكومي يتبع عائدات النفط، مما يشير إلى سياسة إنفاق مسايرة للتقلبات في عائدات النفط لجعل نفقات الميزانية أقل بتوفر الإيرادات.

المطلب الثاني: المقارنة بين دراسة الباحث والدراسات السابقة

من خلال الدراسات التي تم تناولها في المطلب السابق توصلنا إلى وجود أوجه تشابه، وأوجه إختلاف.

1. أوجه التشابه

- مشكلة الدراسة: ويتجلى ذلك من خلال أن جميع الدراسات السابقة تعالج نفس الإشكالية ألا وهي ما مدى تأثير الإيرادات الجبائية على النفقات العمومية.
- حدود الدراسة: خاصة الحدود الموضوعية حيث إتفقت دراستنا والدراسات السابقة في مجال الإصلاح والعلم بإعتبار المشكلة هي مشكلة واحدة متمثلة في الآثار الذي تحدثه الإيرادات الجبائية على الميزانية العامة للدولة.
- أهمية الدراسة: حيث كان هناك تقارب كبير من حيث الأهمية ويتضح ذلك بشكل كبير بالنتائج التي توصلنا إليها ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة.
- أهداف الدراسة: ويتجلى ذلك من خلال إستعراض الحصيلة المالية للجباية العادية والجباية البترولية وأثر كل منهما على النفقات العامة (الميزانية العامة للدولة).

2. أوجه الإختلاف

- أساليب المعالجة الإحصائية: حيث تم الاعتماد في دراستنا على نموذج إحصائي مختلف عن النماذج الإحصائية المعتمدة في الدراسات السابقة.
- الحدود المكانية: حيث يختلف المحيط الجغرافي لدراستنا عن بعض الدراسات السابقة والتي لم تشمل على معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري.
- الحدود الزمانية: لم يتم الاعتماد على نفس فترة الدراسة، حيث أن دراستنا تمت خلال الفترة (2000-2020). ومن خلال هذا نلاحظ أن الخطوات التي سارت عليها الدراسات السابقة لم تعترض دراستنا هذه بل عكست لنا ما يحمله هذا الموضوع من تشعبات وهو يعطي أهمية كبيرة لدراستنا الحالية إلى مستوى الدراسات السابقة وما يمكن أن تضيفه دراستنا من معطيات جديدة وفق الأهداف المسطرة.

خلاصة الفصل

تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تمتلكها الدولة لإدارة واستقرار اقتصادها الوطني. تحتاج الجزائر كغيرها من الدول في وضع ميزانيتها إلى تامين الموارد الجبائية، أهمها الجباية العادية والبتروولية التي تلعب دورا محوريا وهاما في تمويل الميزانية العامة للدولة، إذ تعتبر كنفقات عند صرفها وإيرادات عند تحصيلها شرط توفر الشروط الملائمة بدءا من عملية تشريع النصوص الجبائية إلى غاية تطبيقها، وكل ذلك من أجل الرفع من حصيله الإيرادات الجبائية لتغطية نفقاتها العامة، حيث تعد هذه الأخيرة أداة هامة من أدوات المالية الرئيسية التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق الأهداف الخاصة بالمجتمع.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية
على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة
(2000-2020)

تمهيد

المبحث الأول: دراسة إحصائية للإيرادات الجبائية
والنفقات العمومية

المبحث الثاني: بناء نموذج الدراسة القياسية
خلاصة الفصل

تمهيد:

بعدها قمنا بالدراسة النظرية للإيرادات الجبائية والنفقات العمومية سنحاول في هذا الفصل القيام بالدراسة القياسية من خلال توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة في صور نماذج رياضية باستخدام الطرق الإحصائية والاقتصادية، تمكننا من معرفة مختلف العلاقات فيما بين المتغيرات التفسيرية، ولأجل ذلك قمنا بالاعتماد على الاقتصاد القياسي، حيث يهتم بالأسس القياسية والإختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية، كما أننا سنحاول بناء نموذج قياسي يدرس أثر كل من الجباية العادية والبترولية على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020). ولتوضيح ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: دراسة إحصائية للإيرادات الجبائية والنفقات العمومية.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية.

المبحث الأول: دراسة إحصائية للإيرادات الجبائية والنفقات العمومية المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة

تتضمن دراسة المتغيرات المستقلة وتتمثل في الجباية البترولية والجبائية العادية، أما المتغير التابع فيتمثل في النفقات العمومية (نفقات التسيير، نفقات التجهيز). حيث سنحاول دراسة تطور مختلف هذه المتغيرات وما مدى علاقتها مع بعض.

الفرع الأول: المتغيرات المستقلة (الجبائية البترولية، الجبائية العادية)

وهي المتغيرات التي لها القدرة على التأثير في المتغير التابع من خلال طبيعة العلاقة بينهم وهي:

1. الجباية البترولية

يمكن إبراز الدور الفعال الذي تلعبه الجباية البترولية من خلال معرفة مداخيلها المحصلة، والتي تعتبر مصدر هام لتمويل الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2020)

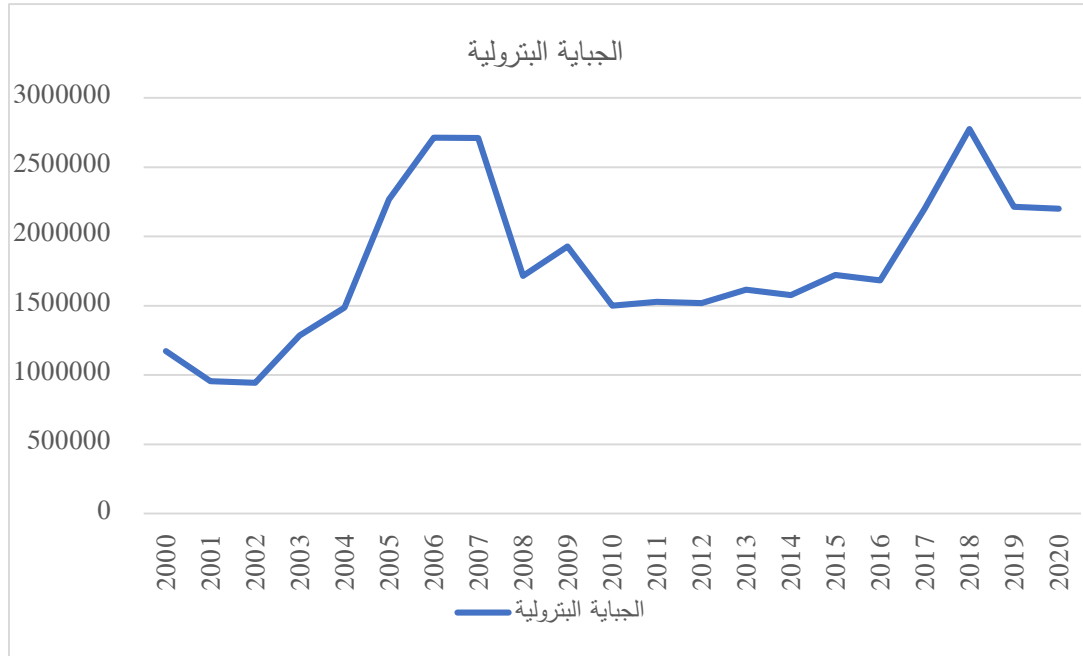
السنوات	الجبائية البترولية (مليون د.ج)
2000	1.173.237
2001	956.389
2002	942.904
2003	1.284.975
2004	1.485.699
2005	2.267.836
2006	2.714.000
2007	2.711.850
2008	1.715.400
2009	1.927.000
2010	1.501.700
2011	1.529.400
2012	1.519.040
2013	1.615.900
2014	1.577.730
2015	1.722.940
2016	1.682.550
2017	2.200.120

2.776.218	2018
2.214.469	2019
2.200.325	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2000-2011.
- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام لسنوات 2012-2017.
- القوانين المالية السنوية لسنوات 2018-2020.

الشكل رقم (02): تطور الجبائية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

من خلال المنحى البياني نلاحظ أن مداخيل الجبائية البترولية في الجزائر تتصف بالتذبذب من سنة إلى أخرى، وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار البترول في السوق العالمية، في بداية سنة 2000 نلاحظ ارتفاع في الجبائية البترولية حيث قدرت قيمتها ب 1173237 مليون د.ج أما في نهاية سنة 2001 انخفضت بسبب أحداث 11 سبتمبر بمبلغ 956389 مليون د.ج ، لكن هذا الانخفاض لم يدم لفترة طويلة ففي الفترة (2006-2000) لوحظ ارتفاع معقول للجبائية البترولية لتحسن أسعار النفط بشكل كبير خاصة في الأسواق الصينية، خلال سنة 2007-2008 عرفت انخفاض كبير خاصة نهاية سنة 2007 وكانت حصيلتها 2711850 مليون د.ج وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية للرهن العقاري، في بداية سنة 2009 شهدت الجبائية البترولية ارتفاع قدر ب 1927000 مليون د.ج ويعود ذلك لارتفاع أسعار البترول، لكن في نهاية سنة 2009 نلاحظ انخفاض في الجبائية البترولية

وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تدهور أسعار البترول وكان الأثر واضحا خاصة في سنة 2010 إذ قدرت الجباية البترولية ب 1501700 مليون د.ج، ومن نهاية سنة 2011 الى غاية سنة 2014 استمرت الجباية البترولية في ارتفاع بشكل طفيف إذ قدرت قيمتها ب 1529400 مليون د.ج و 1577700 مليون د.ج على الترتيب نتيجة ارتفاع معقول لأسعار البترول، وفي نهاية سنة 2014 إلى غاية سنة 2015 عرفت الجباية البترولية انخفاض حيث قدرت ب 1722900 مليون د.ج بسبب سياسة الدولة التي عملت على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لعدم إحترام دول الأوبك لخصمها في السوق، وكذا ارتفاع نسبة المخزون الخام للولايات المتحدة الأمريكية، وفي نهاية سنة 2016 إلى غاية سنة 2018 عرفت ارتفاع بشكل كبير في الجباية البترولية بقيمة تقدر ب 2776218 مليون د.ج، أما في نهاية سنة 2019 إلى غاية سنة 2020 شهد انخفاض محسوس في الجباية البترولية بمبلغ قدره 2200325 مليون د.ج نتيجة وباء كورونا (Covid19)، لما له من أثر فعال على الأسواق العالمية.

2. الجباية العادية

نظرا لسيطرة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة فقد عملت الجزائر جاهدت إلى الرفع من الحصيلة المالية للجباية العادية، والجدول التالي يوضح تطور حصيلة الجباية العادية:

الجدول رقم (02): تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

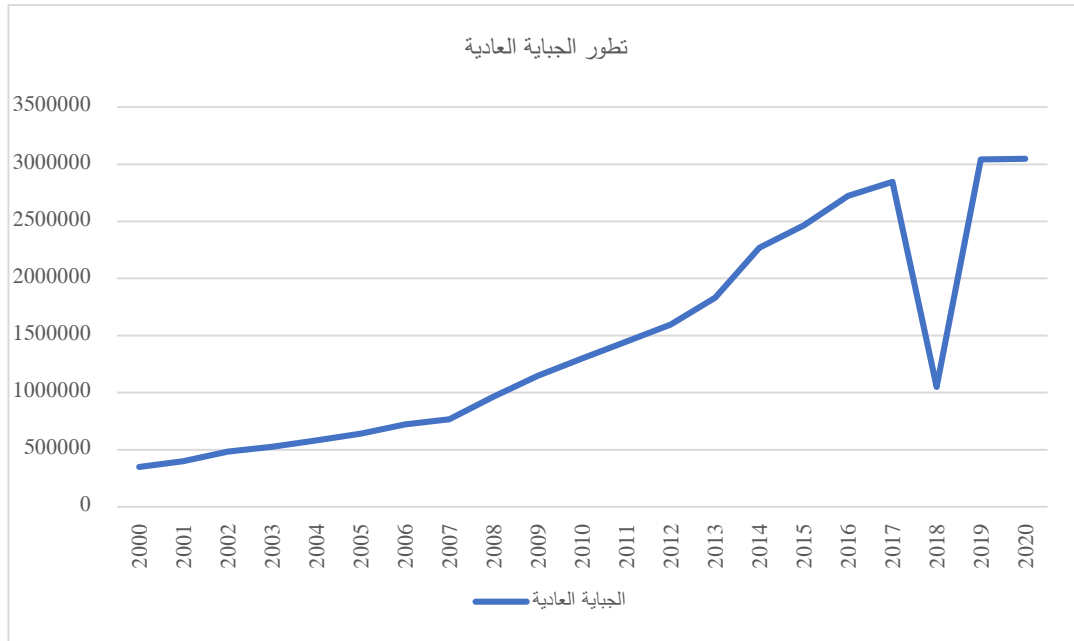
السنوات	الجبائية العادية (مليون د.ج)
2000	349.502
2001	398.238
2002	482896
2003	524.925
2004	580.411
2005	640.472
2006	720.884
2007	766.750
2008	965.289
2009	1.146.612
2010	1.297.944
2011	1.448.898
2012	1.595.750
2013	1.831.400
2014	2.267.450

2.465.710	2015
2.722.680	2016
2.845.374	2017
2.869.776	2018
3.793.438	2019
3.046.865	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2011-2000.
- الديوان الوطني للإحصائيات-الجزائر بالأرقام لسنوات 2017-2012.
- لقوانين المالية السنوية لسنوات 2020-2018.

الشكل رقم (03): تطور الجباية العادية بالجزائر خلال الفترة (2020-2000)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

يبدو من المنحنى البياني أن تطور الحصيلة المالية للجباية العادية متذبذبة من سنة إلى أخرى حيث نلاحظ خلال المدة الزمنية (2016-2000) هناك تزايد مستمر في الجباية العادية حيث ارتفعت قيمتها من 349502 مليون د.ج سنة 2000 إلى 27226680 مليون د.ج سنة 2016 مع بعض الإضطرابات الطفيفة من سنة لأخرى خلال هذه الفترة إلا أن الإتجاه العام لها ظل متزايدا، ويرجع ذلك إلى سياسة الإصلاحات الجبائية المتبعة من قبل الدولة.

من نهاية سنة 2017 إلى نهاية سنة 2018 هناك انخفاض كبير في الجباية العادية حيث بلغت قيمتها سنة 2018 ب 1050200 مليون د.ج، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الذهب الأسود مما أدى إلى ارتفاع في حصيله الجباية البترولية واعتماد الدولة عليها بشكل كبير وبالتالي الانخفاض في تحصيل الجباية العادية. أما سنة 2019 شهدت الجباية العادية ارتفاع هائل في قيمتها حيث حققت مبلغ 3041418 مليون د.ج ويعود ذلك إلى انخفاض حصيله الجباية البترولية نتيجة وباء كورونا مما أرغمت الدولة على زيادة تحصيلاتها للجباية العادية.

سنة 2020 كانت حصيلتها ثابتة بمبلغ قدره 3046865 مليون د.ج بسبب استمرار وباء كورونا.

الفرع الثاني: المتغير التابع

هو المتغير المراد تفسير سلوكه يتمثل في نفقات التسيير، نفقات التجهيز.

تعتبر النفقات العمومية (نفقات التسيير، نفقات التجهيز) من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية والصورة التي تعكس نشاط الدولة من أجل ضمان الإستقرار الاقتصادي في البلاد. ولقد صنف المشرع الجزائري النفقات العامة إلى نفقات التسيير والتجهيز، ويتم توضيح الحصيله المالية لهذه النفقات في الجدول الموالي:

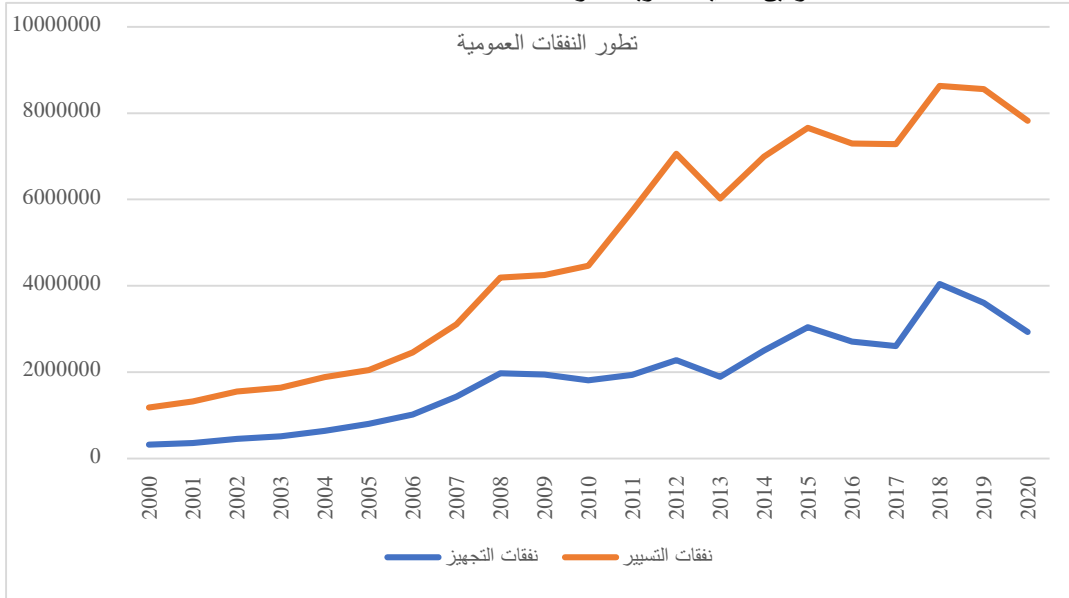
الجدول رقم (03): تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	نفقات التسيير (مليون د.ج)	نفقات التجهيز (مليون د.ج)	المجموع
2000	856.193	321.929	1.178.122
2001	963.633	357.395	1.321.028
2002	1.097.716	452.930	1.550.646
2003	1.122.761	516.504	1.639.265
2004	1.250.894	638.036	1.888.930
2005	1.245.132	806905	2.052.037
2006	1.437.870	1.0151.44	2.453.014
2007	1.674.031	1.434.638	3.108.669
2008	2.217.775	1.973.278	4.191.053
2009	2.300.023	1.946.311	4.246.334
2010	2.659.078	1.807.862	4.466.940
2011	3.797.252	1.934.500	5.731.752
2012	4.782.600	2.275.500	7.058.100
2013	4.131.500	1.892.600	6.024.100

6.995.700	2.501.400	4.494.300	2014
7.656.300	3.039.300	4.617.000	2015
7.297.500	2.711.900	4.585.600	2016
7.282.600	2.605.400	4.677.200	2017
8.627.778	4.043.316	4.584.462	2018
8.557.157	3.602.681	4.954.476	2019
7.823.112	2.929.673	4.893.439	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2000-2011.
- الديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر بالأرقام لسنوات 2012-2017.
- القوانين المالية السنوية لسنوات 2018-2020.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

حسب الشكل رقم (04) الذي يبين تطور النفقات العمومية في الجزائر في الفترة الممتدة (2000-2020)

حيث نلاحظ:

ارتفاع في نفقات التشغيل خلال الفترة (2000-2014) وذلك بشكل كبير حيث إنتقلت من 856193 مليون د.ج سنة 2000 إلى 1250894 مليون د.ج سنة 2014 وذلك نتيجة زيادة في كتلة الأجور بعد مراجعة القانون العام للوظيفة العمومي سنة 2006 والشبكة الإستدلالية للأجور سنة 2007 وتم تطبيقها سنة 2008 وكذلك سنة

2010، في سنة 2011 تمت مراجعة بعض القوانين الأساسية للأسلاك الخاصة واستمرت نتائج هذه العملية إلى غاية سنة 2012 بلغت قيمتها 4782600 مليون د.ج لتتخفص سنة 2013 إلى 4131500 مليون د.ج. أما خلال فترة (2015-2019) فهناك انخفاض في نفقات التسيير وذلك نتيجة تراجع مداخيل الجزائر إثر انخفاض أسعار البترول مما أدى بالجزائر إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيض نفقات التسيير وعلى رأسها تجميد عمليات التوظيف، مما أدى إلى إستقرار نفقات التسيير عند سنة 2015 إلى 2018 في حدود 4617600 مليون د.ج و4584462 مليون د.ج، إلا أنها ارتفعت سنة 2019 إلى 4954476 مليون د.ج، ومن نهاية سنة 2019 إلى غاية 2020 انخفضت نفقات التسيير حيث بلغت قيمتها سنة 2020 بمبلغ 4893439 مليون د.ج، وذلك نتيجة وباء كورونا الذي كان له أثر كبير على مداخيل البلاد.

ارتفاع مستمر في نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2014) وذلك نتيجة تحسن مداخيل الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول فتم تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي إبتداء من سنة 2001، حيث عملت الجزائر على تنفيذ ثلاث برامج اقتصادية تتمثل في: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حيث بلغت قيمة نفقات التجهيز في نهاية هذا البرنامج 638036 مليون د.ج، و806905 مليون د.ج عند بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو لسنة 2005-2009 وإستقرت عند مبلغ 1946311 مليون د.ج عند نهايته مع إنطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي لسنة 2010-2014 انخفضت إلى 1807862 مليون د.ج، ولكنها ارتفعت مرة أخرى حتى وصلت إلى 2275500 مليون د.ج ثم انخفضت سنة 2013، أما سنة 2014 ارتفعت إلى 2501400 مليون د.ج أكبر قيمة خلال هذا البرنامج.

خلال الفترة (2015-2020) في هذه الفترة تم إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من المقرر أن يستمر حتى سنة 2019 لكن نظرا للضائقة المالية التي مست الجزائر على إثر انخفاض مستوى الإحتياطي النقدي إلى أقل من 100 مليار دولار إضافة إلى انخفاض متاحات صندوق ضبط الموارد والذي سجل رصيد صفري في سنة 2017 الذي إقتصر تنفيذه لغاية سنة 2018. سنة 2015 عرفت ارتفاع ملحوظ في قيمتها حيث بلغت قيمتها 3039300 مليون د.ج وهذه الزيادة نتيجة ارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية، أما سنة 2016 انخفضت فيها نفقات تجهيز إلى 2711900 مليون د.ج، وواصلت الانخفاض في سنة 2017 إلى 260540 مليون د.ج، ثم ارتفعت سنة 2018 حيث بلغت قيمتها 4043316 مليون د.ج، وفي نهاية سنة 2019 إلى غاية سنة 2020 سجل انخفاض في قيمتها حيث بلغت قيمتها سنة 2020 ب 2929673 مليون د.ج، وذلك نتيجة المخلفات التي سببها وباء كورونا.

الفرع الثالث: العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية

يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال مايلي:

1. العلاقة بين الجباية البترولية والنفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تشكل الجباية البترولية في الجزائر كغيرها من الدول المنتجة للبترول المصدر الرئيسي في تمويل وتغطية نفقات الميزانية العامة، مما جعل سلوك هذه الأخيرة يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور مداخيل الجباية البترولية والتي تعرف بالتذبذب في أسعار البترول مما أدخل الجزائر في أزمات مالية. ومن أجل توضيح هذه العلاقة نقوم بما يلي:

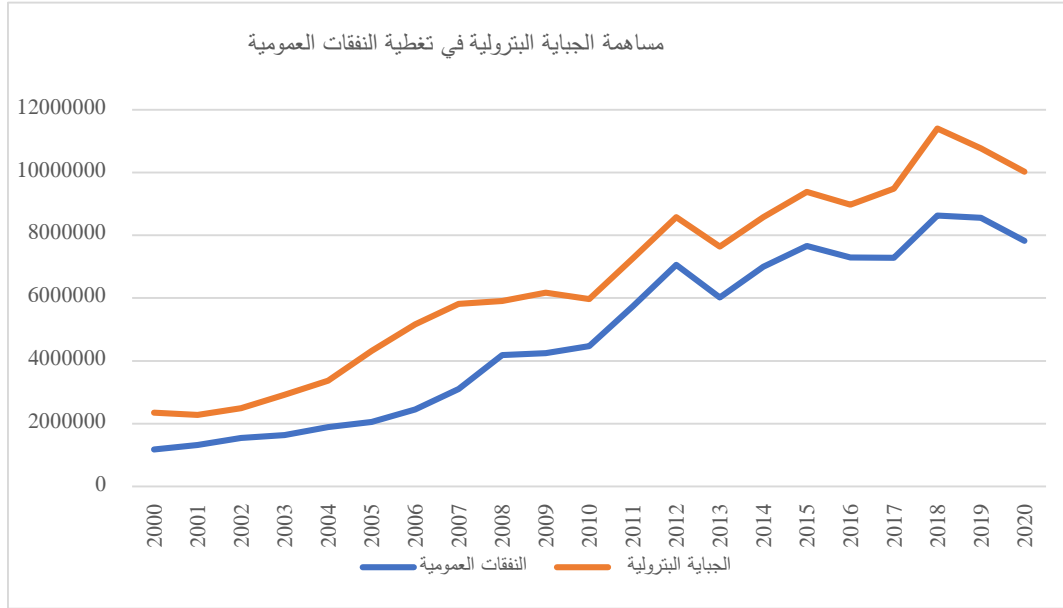
الجدول رقم (04): مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-

2020)

السنوات	الجبائية البترولية (مليون) A (د.ج)	النفقات العمومية (مليون) B (د.ج)	نسبة المساهمة A/B
2000	1.173.237	1.178.122	%99
2001	956.389	1.321.028	%72
2002	942.904	1.550.646	%61
2003	1.284.975	1.639.265	%78
2004	1.485.699	1.888.930	%79
2005	2.267.836	2.052.037	%110
2006	2.714.000	2.453.014	%111
2007	2.711.850	3.108.669	%87
2008	1.715.400	4.191.053	%41
2009	1.927.000	4.246.334	%45
2010	1.501.700	4.466.904	%34
2011	1.529.400	5.731.752	%27
2012	1.519.040	7.058.100	%22
2013	1.615.900	6.024.100	%27
2014	1.577.730	6.995.700	%23
2015	1.722.940	7.656.300	%23
2016	1.682.550	7.297.500	%23
2017	2.200.120	7.282.600	%30
2018	2.776.218	8.627.778	%32
2019	2.214.469	8.557.157	%26
2020	2.200.325	7.823.112	%28

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) ورقم (03).

الشكل رقم (05): مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (200-200) (2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (05) نلاحظ تطور ملحوظ في الجباية البترولية والنفقات العمومية خلال الفترة (2000-2020).

في الفترة (2000-2010) نلاحظ ارتفاع في الجباية البترولية رافقها ارتفاع في النفقات العمومية حيث بلغت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العمومية لسنة 2008 (41%) نتيجة الارتفاع في أسعار البترول، وفي سنة 2010 سجلت انخفاض في الجباية البترولية مما أدى إلى انخفاض في نسبة تغطية النفقات العمومية حيث بلغت نسبتها (34%).

في حين عرفت الفترة (2011-2017) انخفاض في نسبة مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة حيث تراوحت نسبتها بين (21%) و (29%)، ويعود سبب الانخفاض إلى تفوق حجم النفقات العمومية عن حجم الجباية البترولية، أي أن نمو الجباية البترولية لم يواكب نمو النفقات العمومية وذلك بسبب الأزمة النفطية الراهنة.

في حين عرفت الجباية البترولية ارتفاع في سنة 2018 مما أدى إلى ارتفاع في نسبة تغطية النفقات العمومية إذ بلغت (32%)، ويعود ذلك لارتفاع أسعار النفط.

خلال سنتي 2019-2020 لوحظ انخفاض في الجباية البترولية وكذلك النفقات العمومية حيث تتراوح نسبة تغطيتها بين (26%) و (28%)، وهذا راجع إلى وباء كورونا (covid19).

2. العلاقة بين الجباية العادية والنفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2020)

تعتبر الجباية العادية ثاني مورد لتمويل الميزانية العامة للدولة من أجل تغطية النفقات العمومية في الجزائر خاصة بعد الأزمات المالية لإنهيار أسعار البترول، وهذا ما نلمسه في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-

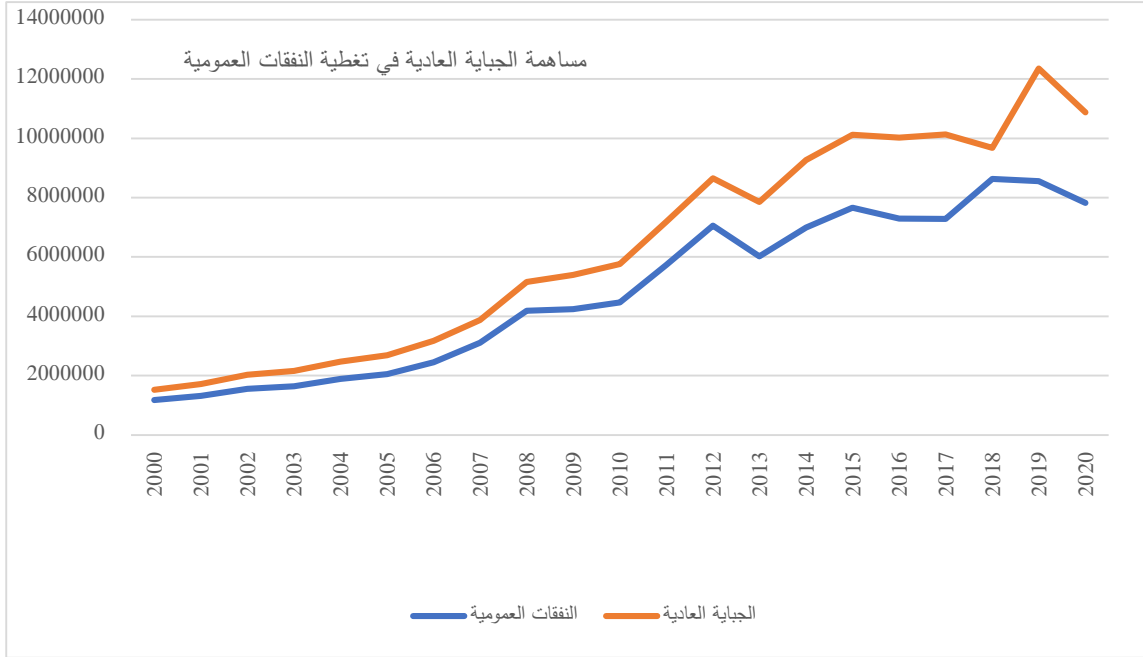
2020)

السنوات	الجبائية العادية (مليون د.ج) A	النفقات العمومية (مليون د.ج) B	نسبة المساهمة A/B
2000	349.502	1.178.122	30%
2001	398.238	1.321.028	30%
2002	482.896	1.550.646	31%
2003	524.925	1.639.265	32%
2004	580.411	1.888.930	31%
2005	640.472	2.052.037	31%
2006	720.884	2.453.014	29%
2007	766.750	3.108.669	25%
2008	965.289	4.191.053	23%
2009	1.146.612	4.246.334	27%
2010	1.297.944	4.466.940	29%
2011	1.448.898	5.731.752	25%
2012	1.595.750	7.058.100	22%
2013	1.831.400	6.024.100	30%
2014	2.267.450	6.995.700	32%
2015	2.465.710	7.656.300	32%
2016	2.722.680	7.297.500	37%
2017	2.845.374	7.282.600	39%

2018	1.050.200	8.627.778	%12
2019	3.793.438	8.557.157	%44
2020	3.046.865	7.823.112	%39

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02) و(03).

الشكل رقم (06): مساهمة الجبائية العادية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (06) يتضح لنا أن نسبة مساهمة الجبائية العادية في تغطية النفقات العمومية ترتفع من سنة إلى أخرى بنسب متفاوتة.

خلال الفترة (2000-2017) عرفت الجبائية العادية تطورا ملحوظا حيث بلغت 349502 مليون د.ج سنة 2000، وقد استمرت في التحسن من سنة لأخرى لتصل سنة 2017 إلى 2845374 مليون د.ج، وهذا التحسن راجع إلى ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة لاسيما الضريبة على الدخل الإجمالي بسبب ارتفاع أجور الموظفين في السنوات الأخيرة، كما ارتفعت حصيلة الضرائب على أرباح الشركات نتيجة المخططات التنموية الثلاث (سابق ذكرها)، رافق التطور في الجبائية العادية التطور في النفقات العمومية حيث قدرت قيمتها سنة 2000 ب 1178122 مليون د.ج لترتفع سنة 2017 إلى 7282600 مليون د.ج، كما أن نسبة تغطية الجبائية العادية لنفقات العمومية بلغت سنة 2000 (30%) لتصل سنة 2017 (39%).

سنة 2018 كانت مليئة بالتغيرات خاصة أنها شهدت تغيرا كبيرا في قانون المالية حيث عرفت ارتفاع في النفقات العمومية قدرت ب 8627778 مليون د.ج وانخفاض في الجباية العادية حيث بلغت 1050200 مليون د.ج، مما أدى إلى انخفاض نسبة تغطية النفقات العمومية حيث قدرت ب (12%)؛ وهذا راجع إلى ارتفاع في أسعار البترول خلال هذه السنة وبالتالي اعتماد الدولة على الجباية البترولية بشكل كبير في تغطية النفقات العمومية.

خلال سنتي (2019-2020) شهد ارتفاع كبير إذ سنة 2019 قيمة الجباية العادية قدرت ب 3789438 مليون د.ج رافقه ارتفاع مقبول في النفقات العمومية ب 8557157 مليون د.ج، وبالتالي ارتفاع في نسبة التغطية للنفقات العمومية حيث بلغت (44%)، وهذا راجع إلى تراجع في مداخيل الجباية البترولية نتيجة وباء كورونا الذي كان له تأثير كبير على أسعار البترول، وبالتالي تركيز الدولة بشكل كبير على الجباية العادية من أجل تغطية نفقاتها. أما سنة 2020 انخفضت نسبة تغطية النفقات إلى (39%) بسبب انخفاض في حصيلة الجباية العادية و قدرت ب 3046865 مليون د.ج نتيجة استمرار وباء كورونا الذي كان له أثر على مداخيل الأشخاص المعنويين والطبيعيين وبالتالي انخفاض في حصيلة التحصيل المالي مما أدى إلى انخفاض في النفقات العمومية ب 7823112 مليون د.ج.

الفرع الرابع: مقارنة بين مساهمة الجباية البترولية والجباية العادية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

سنحاول مقارنة نسب مساهمة الجباية البترولية والجباية العادية في حجم النفقات العمومية خلال الفترة المدروسة 2000-2020 بالاعتماد على ما يلي:

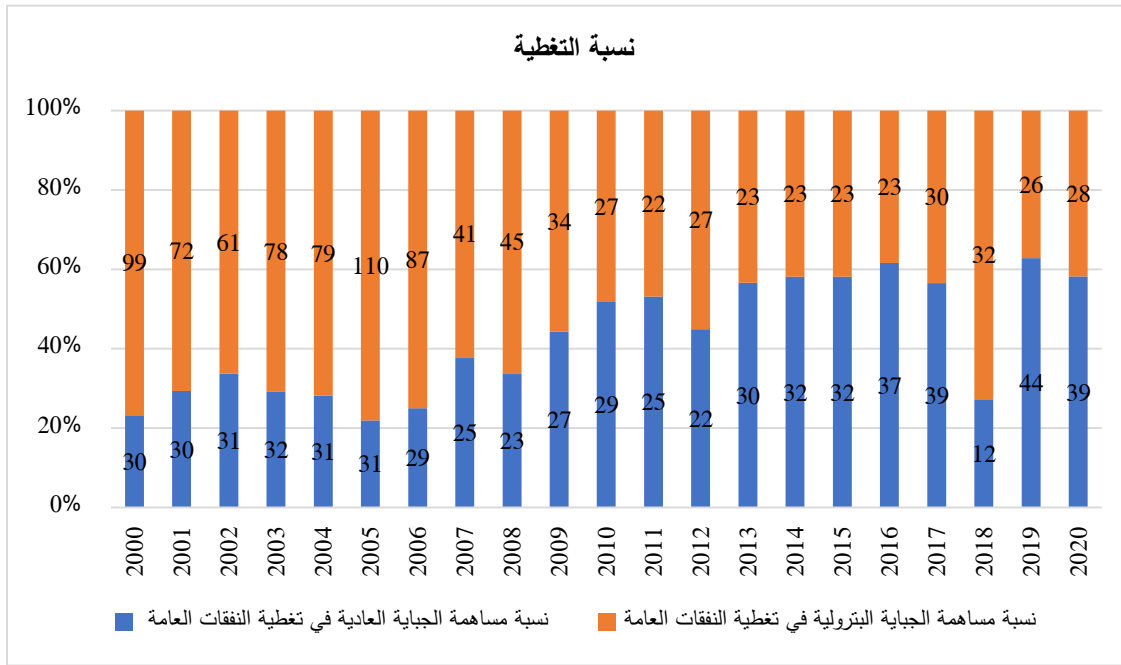
الجدول رقم (06): نسبة تغطية الجباية البترولية والجباية العادية للنفقات العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة (%)	نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة (%)
2000	99	30
2001	72	30
2002	61	31
2003	78	32
2004	79	31
2005	110	31
2006	111	29
2007	87	25

23	41	2008
27	45	2009
29	34	2010
25	27	2011
22	22	2012
30	27	2013
32	23	2014
32	23	2015
37	23	2016
39	30	2017
12	32	2018
44	26	2019
39	28	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04) ورقم (05).

الشكل رقم (07): نسبة تغطية الجباية البترولية والجباية العادية للنفقات العمومية بالجزائر خلال الفترة (2020-2000)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

يتضح من الشكل أعلاه أن نسبة مساهمة الجبائية البترولية والجبائية العادية تتفاوتت من سنة لأخرى إذ أن الجبائية البترولية تحتل المرتبة الأولى كمصدر لتمويل النفقات العامة، رغم التذبذبات الملحوظة، لكنها لم تبقى كذلك فقد انخفضت خاصة في السنوات الأخيرة لتحل محلها الجبائية العادية التي كانت منخفضة وارتفعت بفعل انخفاض في الجبائية البترولية، إذ عليها تطور محسوس على ما كانت عليه في السنوات الماضية.

المطلب الثاني: مدخل نظري لنموذج الدراسة

إن الانحدار الخطي المتعدد هو نموذج يتكون من متغير تابع ومتغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة.

الفرع الأول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تشير إلى حقيقة مفادها أن أثر المتغير المستقل على المتغير التابع لا يختلف من مفردة لأخرى بالعينة، و من ثم تكون العلاقة بين المتغير التابع y والمتغيرين المستقلين

$$Y_i = F(X_{1i}, X_{2i}) \text{ كما يلي:}$$

حيث أن العلاقة غالبا لا تكون تامة، ولذلك تحول العلاقة من الصيغة المنضبطة المؤكدة والمحددة إلى الصيغة العشوائية بإدخال عنصر الخطأ العشوائي¹.

1. شكل النموذج: وبهذا تكون معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد على النحو الآتي²:

$$Y_i = a_i + b_1 X_{1i} + b_2 X_{2i} + \dots + b_k X_{ki} + \varepsilon_i \gamma_i$$

حيث:

Y_i : متغير تابع؛

a_i : ثابت المعادلة وهو قيمة المتغير التابع؛

b : المعاملات الجزئية للانحدار؛

X : المتغيرات المستقلة؛

ε : المتغير العشوائي ويتضمن المتغيرات الأخرى والخطأ.

¹ حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق بإستخدام برنامج (EVIEWS 07)، ط 01، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص156.

² جمال فروجي، نظرية الإقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص51.

ويمكن كتابته على شكل مصفوفة كآلاتي:

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & X_{21} & \dots & \dots & X_{k1} \\ 1 & X_{22} & \dots & \dots & X_{k2} \\ \vdots & \vdots & \dots & \dots & \vdots \\ 1 & X_{2n} & \dots & \dots & X_{kn} \end{pmatrix} \cdot \begin{pmatrix} a_0 \\ a_1 \\ \vdots \\ a_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_i \end{pmatrix}$$

$$Y_i = X_{ij} \cdot a_{ij} + \varepsilon_i$$

حيث:

Y_i : شعاع مشاهدات المتغير التابع؛

X_{ij} : مصفوفة مشاهدات المتغيرات المستقلة؛

a_{ij} : شعاع المعاملات؛

ε_i : شعاع الحد العشوائي.

2. فرضيات النموذج

عند استخدام طريقة OLS في تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، فإنه يجب توفر الفرضيات التالي¹:

• الفرضيات العشوائية

H_1 : قيم المتغيرات X_{ik} محددة بدون خطأ؛

H_2 : $E(\varepsilon_1) = 0$ التوقع الرياضي للخطأ معدوم؛

H_3 : $E(\varepsilon_1^2) = \sigma^2$ تباين الخطأ ثابت؛

H_4 : $E(\varepsilon_i), (\varepsilon_i) = 0$ si $i \neq i'$ إستقلالية الأخطاء؛

H_5 : $Cov(X_{ik}, \varepsilon_i) = >0$ الخطأ مستقل عن المتغيرات المفسرة.

• الفرضيات الهيكلية

H_6 : عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة وهو ما يستلزم أن محدد المصفوفة $X'X$ غير معدوم وبالتالي

يمكن إيجاد المصفوفة $(X'X)^{-1}$.

H_7 : $XX' \frac{1}{n}$ تؤول نحو مصفوفة محدودة غير فردية.

H_8 : عدد المشاهدات أكبر من عدد المتغيرات $n > k+1$.

¹ Régis Bourbonnais, **Econométrie: Manaelet Exercices Corrígés (6^{eme} éditions)**, Dunod , Paris, 2005, p51.

الفرع الثاني: تقدير معلمات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد

يتم تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بالطرق التالية:

1. طريقة المربعات الصغرى العادية

تقوم طريق المربعات الصغرى على تصغير مربعات البواقي أو الأخطاء، وهي تلك الفروق الموجودة بين القيم الحقيقية Y والقيم المقدرة \hat{Y} ، وتتضمن هذه الطريقة الفرضيات التالية¹:

- النموذج المقدر: $\hat{Y} = \hat{a}X$
- إنحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية: $e = Y - \hat{Y} = Y - \hat{a}X$
- مجموع مربعات البواقي: $\sum e_i^2 = (Y - \hat{a}X)'(Y - \hat{a}X)$

2. طريقة المعقولة العظمى

إستعمال هذه الطريقة يؤدي إلى نفس نتائج طريقة المربعات الصغرى $\hat{a} = (X'X)^{-1}(X'Y)$.

الفرع الثالث: تقييم جودة تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد

لتقييم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد نستعمل المتغيرات التالية³:

1. معامل التحديد المتعدد (R^2)

يقيس ويشرح نسبة الإنحراف الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والتي تظهر من خلال المتغيرات

$$R^2 = \frac{SCF}{SCT} = \frac{\sum(\hat{Y} - \bar{Y})^2}{\sum(Y - \bar{Y})^2} \quad \text{المستقلة}$$

يمكننا أن نصح قيمته عن طريق أخذ درجات الحرية في الحسبان ($N-K-1$) ويظهر ذلك من خلال معامل التحديد

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k-1} (1-R^2) \quad \text{المصحح}$$

2. معامل الارتباط الخطي المتعدد (r)

إن الهدف من حسابه هو معرفة دقة الارتباط بين المتغيرات X و Y هو محصور بين $[-1, +1]$

$$r = \sqrt{R^2}$$

3. إختبار ستودنت (t)

يستخدم هذا الإختبار لتقييم معنوية المتغيرات المستقلة X في المتغير التابع Y .

¹ حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص156.

² يحي عبد الله قوري، محاضرات وتمارين محلولة في الإقتصاد القياسي، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2017-2018، ص72.

³ فريد طهراوي، محاضرات وأمثلة في الإقتصاد القياسي، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016-2017، ص60-66.

4. إختبار فيشر (F)

يختبر المعنوية الكلية للنموذج من خلال فرضيتين:

الفرضية الصفرية: تنص على إنعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع لها أي:

$$H_0: a_0 = a_1 = a_2 = 0$$

الفرضية البديلة: تقول بأن هناك معامل على الأقل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج المقدر أي:

$$H_1: \exists a_i \neq 0, i=1 \dots k$$

5. إختبار الارتباط الذاتي للبواقي

يعتبر مشكل الارتباط الذاتي للبواقي خرقاً لفرضية من فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، حيث يفترض هذا النموذج إستقلال الأخطاء، ولأجل ذلك يجرى إختبار Durbin Watson لإتخاذ القرار حول وجود هذا المشكل.

المبحث الثاني: بناء نموذج الدراسة القياسية

المطلب الأول: تحديد شكل النموذج

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وتجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أهم مراحل بناء النموذج القياسي.

الفرع الأول: صياغة نموذج الدراسة

تم الاعتماد على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لبيان أثر كل من الجباية العادية والجبائية البترولية على النفقات العمومية في الجزائر، حيث يوفر نموذج الإنحدار الخطي المتعدد إمكانية معرفة الأثر المشترك والمنفرد للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما يوفر العديد من المؤشرات التي تمكننا من قياس مدى تأثير هذه المتغيرات. لأجل كل ما سبق فإن النموذج المقترح للتعبير عن دراستنا هو:

النموذج الأول: (أثر الجباية العادية والجبائية البترولية على نفقات التسيير)

$$Dep_{01} = a_0 + a_1 Fisc_{ord} + a_2 Fisc_{petr} + \varepsilon_t$$

حيث:

a_0, a_1, a_2 : معاملات النموذج؛

Dep_{01} : تمثل نفقات التسيير؛

$Fisc_{ord}$: تمثل الجباية العادية؛

$Fisc_{petr}$: تمثل الجباية البترولية؛

ε_t : الخطأ العشوائي.

النموذج الثاني: (أثر الجباية العادية والجبائية البترولية على نفقات التجهيز)

$$Dep_02 = a_0 + a_1 Fisc_ord + a_2 Fisc_petr + \varepsilon_t$$

حيث:

a_0, a_1, a_2 : معاملات النموذج؛

Dep_02: تمثل نفقات التجهيز؛

Fisc_ord: تمثل الجباية العادية؛

Fisc_petr: تمثل الجباية البترولية؛

ε_t : الخطأ العشوائي.

الفرع الثاني: عرض نموذج الدراسة

بعد التعرف على الشكل العام للنموذج نقوم بتقدير معاملات النموذج وذلك من خلال اعتماد أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS10.0، خلال الفترة الزمنية (2000-2020). بعد إدخالنا للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة في برنامج EVIEWS 10.0 تحصلنا على ما يلي:

الجدول رقم (07): نتائج تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لأثر الجباية العادية والبترولية على نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FISC_ORD	1.489364	0.146205	10.18684	0.0000
FISC_PETR	-0.300652	0.282967	-1.062498	0.3021
C	1185237.	486090.5	2.438305	0.0253
R-squared	0.864303	Mean dependent var		2968711.
Adjusted R-squared	0.849226	S.D. dependent var		1621793.
S.E. of regression	629736.4	Akaike info criterion		29.67555
Sum squared resid	7.14E+12	Schwarz criterion		29.82477
Log likelihood	-308.5933	Hannan-Quinn criter.		29.70794
F-statistic	57.32434	Durbin-Watson stat		0.738603
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 10.0

وفقا للجدول رقم (07) بعد إدخال بيانات الملحق رقم (01) كانت نتائج التقدير الخطي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2020 كالاتي:

$$Dep_{01} = 1185237. + 1.4894 Fisc_{ord} - 0.3007 Fisc_{petr} + \varepsilon_i$$

(2.4383) * (10.1868) * (-1.0625) *

$R^2 = 0.8643$ $D w = 0.7386$ $F = 57.3243$

$\overline{R^2} = 0.8492$ $N = 21$ $Prob = 0$

حيث يمثل كل من:

C: يمثل المتغير الثابت؛

R-squared: معامل التحديد (R^2)؛

Adjusted R-Squared: معامل التحديد المصحح ($\overline{R^2}$)؛

Durbin-Watson: إحصائية ديرين واتسون (D W)؛

F-statistic: إحصائية فيشر المحسوبة؛

F- prob: تمثل احتمالية فيشر؛

t-Statistic: إحصائية ستودنت لكل معلم.

الجدول رقم (08): نتائج تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد للجباية العادية والبتروولية ونفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2020)

Dependent Variable: G02				
Method: Least Squares				
Date: 06/06/21 Time: 13:29				
Sample: 2000 2020				
Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FISC_ORD	0.906839	0.091868	9.871071	0.0000
FISC_PETR	0.309833	0.177803	1.742563	0.0985
C	-123276.4	305437.1	-0.403606	0.6913
R-squared	0.883229	Mean dependent var		1847962.
Adjusted R-squared	0.870254	S.D. dependent var		1098543.
S.E. of regression	395697.6	Akaike info criterion		28.74625
Sum squared resid	2.82E+12	Schwarz criterion		28.89547
Log likelihood	-298.8356	Hannan-Quinn criter.		28.77864
F-statistic	68.07391	Durbin-Watson stat		1.590262
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10.0.

وفقا للجدول رقم (08) بعد إدخال بيانات الملحق (02) كانت نتائج التقدير الخطي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2020 كالتالي:

$$\begin{aligned}
 \text{Dep_02} &= -123276.4 + 0.9068 \text{ Fisc_ord} + 0.3098 \text{ Fisc_petr} + \varepsilon_i \\
 &\quad (10.7998) \quad (-0.9744) \quad (1.2471) \\
 R^2 &= 0.8832 \quad D w = 1.5903 \quad F = 68.0739 \\
 \overline{R^2} &= 0.8703 \quad N = 21 \quad Prob = 0
 \end{aligned}$$

المطلب الثاني: دراسة صلاحية النموذج المقدر

سنقوم في هذا المطلب بدراسة النموذج المقدر من الجانب الإحصائي وذلك بإخضاعه لجميع الإختبارات القياسية للتأكد من صحته.

الفرع الأول: دراسة صلاحية النموذج الأول (أثر الجبائية العادية والجبائية البترولية على نفقات التسيير)

سوف تبين لنا الإختبارات التالية صلاحية النموذج المقدر إحصائيا سواء من حيث معنوية المعالم المقدره أو من حيث المعنوية الكلية للنموذج.

1. إختبار جودة التفسير (معامل التحديد R^2)

يتم إختبار جودة تفسير النموذج من خلال معامل التحديد R^2 كما يلي:

$$R^2 = 0.8643$$

وهي قريبة من الواحد، ويعني ذلك أن المتغيرات المفسرة (الجبائية العادية والجبائية البترولية) تتحكم في (86.43%) من التغيرات التي تحدث في نفقات التسيير وهذا ما يعكس علاقة الارتباط القوية بينها وبين المتغيرات المستقلة، أما (13.57%) فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في هذا النموذج.

2. إختبار المعنوية الكلية للنموذج (إختبار فيشر)

يستخدم في ذلك إختبار فيشر، وتشير مخرجات التقدير أن قيمة $F = 57.3243$ وأن: $\text{Prob}(F) = 0$

وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 (يوجد على الأقل معامل معنوي).

3. إختبار معنوية المعالم (المعنوية الجزئية)

لتقييم معنوية معالم النموذج نستخدم إحصائية ستودنت T وبعد ذلك نقوم بتقسيم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع بإختبارات الفرضيات:

$$H_0: a_i = 0, H_1: a_i \neq 0$$

يمكن توضيح نتائج إختبار student للنموذج الأول من خلال الجدول التالي الذي يبين أدنى مستوى معنوية

Prob والقيم المحسوبة لإختبار Student للمعاملات المقدره t_{cal} .

الجدول رقم (09): نتائج إختبار student للنموذج المقدر الأول

المقدرات	المعاملات	القيمة المحسوبة	القيمة الاحتمالية
الثابت	$a_0 = 1185237$	2.4384	0.0253
Fisc_ord	$a_1 = 1.4894$	10.1868	0.0000
Fisc_petr	$a_2 = -1.0625$	-1.0625	0.3021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت a_0 نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0253 أي أنها أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية البديلة H_1 ، ومنه نقول أن a_0 معنوي أي أنه غير معدوم عند مستوى معنوية 5%.
- بالنسبة لمعامل الجباية العادية a_1 نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية Prob = 0.0000 أي أنها أقل من 0.05 وعليه نقبل فرضية البديلة H_1 ، ومنه نقول أن a_1 معنوي أي أنه غير معدوم عند مستوى معنوية 5%.
- بالنسبة لمعامل الجباية البترولية a_2 نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية Prob = 0.3021 أي أنها أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، ومنه نقول أن a_2 غير معنوي أي أنه معدوم عند مستوى معنوية 5%.

4. إختبار الارتباط الذاتي للبواقي

بعد الحصول على قيمة إحصائية $DW = 0.7386$ من الجدول رقم (07)، نقوم بتحديد قيمتي d_1 و d_2 من جدول الإحصائي الخاص بمؤشر DW عند مستوى المعنوية 5% اللتين تحددان مساحة ما بين 0 و 4 ثم نرى المنطقة التي تقع فيها إحصائية DW ومن ثم نحكم على وجود أو عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء، كما هو موضح في المخطط التالي:

0	$d_1=1.13$	$d_2=1.54$	2	$4-d_2=2.46$	$4-d_1=2.87$	4
$p>0$	؟	P=0	P=0	؟	$0<p$	
ارتباط ذاتي	منطقة غير	وجود	عدم وجود	منطقة غير	ارتباط ذاتي	
موجب	محددة	ارتباط	ارتباط	محددة	سالب	

من الجدول لـ Durbin-Waston نجد:

$$d_1 = 1.13$$

$$d_2 = 1.54$$

نلاحظ أن إحصائية $DW = 0.7386$ تقع في المجال $[0-1.13]$ ، ومنه نقول أن هناك ارتباط ذاتي موجب. ويعتبر هذا خرقاً لفرضية من فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

الفرع الثاني: تصحيح نموذج الأول (أثر الجباية العادية والجبائية البترولية على نفقات التسير)

لمعالجة مشكلة وجود الارتباط الذاتي موجب للأخطاء في النموذج يقترح المختصون في الاقتصاد القياسي استخدام الفروق الأولى بدلا من القيم الخام، فتصبح معادلة النموذج من الشكل التالي:

$$\Delta (Dep_01) = a_0 + a_1 \Delta (Fisc_ord) + a_2 \Delta (Fisc_petr) + \varepsilon_t$$

حيث:

 a_0, a_1, a_2 : معاملات النموذج؛ $\Delta(\text{Dep}_{02})$: تمثل تغير في نفقات التجهيز؛ $\Delta(\text{Fisc}_{\text{ord}})$: تمثل تغير في الجباية العادية؛ $\Delta(\text{Fisc}_{\text{petr}})$: تمثل تغير في الجباية البترولية؛ ε_t : الخطأ العشوائي.**2. عرض نموذج الدراسة**

بعد تعديل الشكل العام للنموذج نقوم بتقدير معاملات النموذج، اعتمادا على أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي EViews 10.0 خلال الفترة الزمنية (2000-2020)، بعد إحداث التعديل على البيانات المتعلقة بالمتغيرات الدراسة في برنامج EViews 10.0 تحصلنا على مايلي:

الجدول رقم (10): نتائج تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لأثر الجباية العادية والبترولية على نفقات التسير خلال الفترة (2000-2020)

Dependent Variable: D(G01)				
Method: Least Squares				
Date: 06/30/21 Time: 14:09				
Sample (adjusted): 2001 2020				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	199267.3	95814.51	2.079720	0.0530
D(FISC_ORD)	0.135176	0.312010	0.433244	0.6703
D(FISC_PETR)	-0.304473	0.221606	-1.373939	0.1873
R-squared	0.136007	Mean dependent var		201862.3
Adjusted R-squared	0.034361	S.D. dependent var		380544.5
S.E. of regression	373949.5	Akaike info criterion		28.63911
Sum squared resid	2.38E+12	Schwarz criterion		28.78847
Log likelihood	-283.3911	Hannan-Quinn criter.		28.66827
F-statistic	1.338040	Durbin-Watson stat		1.939493
Prob(F-statistic)	0.288628			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.0.

وفقا للجدول رقم (10) كانت نتائج التقدير الخطي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2020) كالآتي:

$$\Delta (Dep_01) = 199267.3 + 0.1352 \Delta (Fisc_ord) - 0.3045 \Delta (Fisc_petr) + \varepsilon_t$$

(2.0797)	(0.4332)	(-1.3739)
$R^2 = 0.1360$	$DW = 0.7386$	$F = 1.3380$
$\overline{R^2} = 0.0344$	$N = 21$	$Prob = 0.2886$

3. دراسة صلاحية النموذج الأول المصحح (أثر الجبائية العادية والجبائية البترولية على نفقات التسيير)

سوف تبين لنا الإختبارات التالية صلاحية النموذج المقدر إحصائيا سواء من حيث معنوية المعالم المقدرة أو من حيث المعنوية الكلية للنموذج.

1. إختبار جودة التفسير (معامل التحديد R^2)

لدينا قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.1360$

وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم في (13.60%) من المتغيرات التي تحدث في نفقات التسيير وهذا ما يعكس علاقة الارتباط الضعيفة بينها وبين المتغيرات المستقلة، أما (86.40%) فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في الخطأ.

2. إختبار المعنوية الكلية للنموذج (إختبار فيشر)

يستخدم في ذلك إختبار فيشر، وتشير مخرجات التقدير أن قيمة $F=1.3380$

بما أن: $Prob (F) = 0.2886$ نقبل الفرضية البديلة H_1 (يوجد على الأقل معامل معنوي).

3. إختبار معنوية المعالم

لتقييم معنوية معالم النموذج نستخدم إحصائية ستودنت T وبعد ذلك نقوم بتقسيم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع بالإختبارات الفرضيات:

$$H_0 : a_i = 0, H_1 : a_i \neq 0$$

يمكن توضيح نتائج إختبار student للنموذج الأول من خلال الجدول التالي الذي يبين أدنى مستوى معنوية

$Prob$ والقيم المحسوبة لإختبار Student للمعاملات المقدرة t_{cal} .

الجدول رقم (11): نتائج إختبار student للنموذج المقدر المصحح الأول

المقدرات	المعاملات	القيمة المحسوبة	القيمة الاحتمالية
الثابت	$a_0 = 199267.3$	2.0797	0.0530
Fisc_ord	$a_1 = 0.1352$	0.4332	0.6703
Fisc_petr	$a_2 = - 0.3044$	-1.3380	0.1873

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10).

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت a_0 نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0530 أي أنها أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ، نقول أن a_0 غير معنوي أي أنه معدوم عند مستوى معنوية 5%.
- بالنسبة لمعامل الجباية العادية a_1 نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية Prob = 0.6703 أي أنها أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 ، ومنه نقول أن a_1 غير معنوي أي أنه معدوم عند مستوى معنوية 5%.
- بالنسبة لمعامل الجباية البترولية a_2 نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية Prob = 0.1873 أي أنها أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، ومنه نقول أن a_2 غير معنوي أي أنه معدوم عند مستوى معنوية 5%.

4. إختبار الارتباط الذاتي للبواقي

بعد الحصول على قيمة إحصائية $DW = 1.9395$ من الجدول رقم (09)، نقوم بتحديد قيمتي d_1 و d_2 من جدول الإحصائي الخاص بمؤشر DW عند مستوى المعنوية 5% اللتين تحددان مساحة ما بين 0 و 4 ثم نرى المنطقة التي تقع فيها إحصائية DW ومن ثم نحكم على وجود أو عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء، كما هو موضح في المخطط التالي:

0	$d_1=1.13$	$d_2=1.54$	2	$4-d_2=2.46$	$4-d_1=2.87$	4
$p>0$	؟	P=0	P=0	؟	p<0	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	

من الجدول الإحصائي لـ Durbin-Waston نجد:

$$d_1 = 1.13$$

$$d_2 = 1.54$$

نلاحظ أن إحصائية $DW = 1.9395$ تنتمي إلى المجال $[1.54-2]$ ، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي

للأخطاء.

الفرع الثالث: دراسة صلاحية النموذج الثاني (أثر الجبائية العادية والجبائية البترولية على نفقات التجهيز)

لمعرفة مدى صلاحية النموذج المقدر سوف ندرس المتغيرات التالية:

5. إختبار جودة التفسير (معامل التحديد R^2)

$$R^2 = 0.8832$$

وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم في (88.32%) من المتغيرات التي تحدث في نفقات التسيير وهذا ما يعكس علاقة الارتباط القوية بينها وبين المتغيرات المستقلة، أما (11.68%) فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في الخطأ.

6. إختبار المعنوية الكلية للنموذج (إختبار فيشر)

يستخدم في ذلك إختبار فيشر، وتشير مخرجات التقدير أن قيمة $F = 68.07391$

بما أن: $Prob(F) = 0$ نقبل الفرضية البديلة H_1 (يوجد على الأقل معامل معنوي).

7. إختبار معنوية المعامل

لتقييم معنوية معالم النموذج نستخدم إحصائية ستيودنت T وبعد ذلك نقوم بتقسيم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع بالإختبارات الفرضيات:

$$H_0 : a_i = 0, H_1 : a_i \neq 0$$

يمكن توضيح نتائج إختبار student للنموذج الأول من خلال الجدول التالي الذي يبين أدنى مستوى معنوية

Prob والقيم المحسوبة لإختبار Student للمعاملات المقدر t_{cal} .

الجدول رقم (12): نتائج إختبار student للنموذج المقدر الثاني

المقدرات	المعاملات	القيمة المحسوبة	القيمة الاحتمالية
الثابت	$a_0 = -123276.4$	0.4036	0.6913
Fisc_ord	$a_1 = 0.9068$	9.8712	0.0000
Fisc_petr	$a_2 = 0.3098$	1.7426	0.0985

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت a_0 نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.6913 أي أنها أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ، نقول أن a_0 غير معنوي أي أنه معدوم عند مستوى معنوية 5%.

- بالنسبة لمعامل الجباية العادية a_1 نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $Prob = 0.0000$ أي أنها أقل من 0.05 وعليه نقبل فرضية البديلة H_1 ، ومنه نقول أن a_1 معنوي أي أنه غير معدوم عند مستوى معنوية 5%.
 - بالنسبة لمعامل الجباية البترولية a_2 نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $Prob = 0.0985$ أي أنها أقل من 0.1 وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، ومنه نقول أن a_2 معنوي أي أنه غير معدوم عند مستوى معنوية 10%.
8. إختبار الارتباط الذاتي للبواقي

بعد الحصول على قيمة إحصائية $DW=1.5903$ من الجدول رقم (08)، نقوم بتحديد قيمتي d_1 و d_2 من جدول الإحصائي الخاص بمؤشر DW عند مستوى المعنوية 5% اللتين تحددان مساحة ما بين 0 و 4 ثم نرى المنطقة التي تقع فيها إحصائية DW ومن ثم نحكم على وجود أو عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء، كما هو موضح في المخطط التالي:

0	$d_1=1.13$	$d_2=1.54$	2	$4-d_2=2.87$	$4-d_1=2.46$	4
$P0>$	؟	$P=0$	$P=0$	؟	$P<0$	
ارتباط ذاتي	منطقة غير	وجود	عدم وجود	منطقة غير	ارتباط ذاتي	
موجب	محددة	ارتباط	ارتباط	محددة	سالب	

من الجدول الإحصائي لـ Durbin-Waston نجد:

$$d_1= 1.13$$

$$d_2=1.54$$

نلاحظ أن إحصائية $DW=1.5903$ تنتمي إلى منطقة عدم وجود ارتباط ذات المجال $[1.54-2]$ ، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

المطلب الثالث: تفسير ومناقشة النتائج

سنقوم في هذا المطلب بدراسة النموذج المقدر من الجانب الاقتصادي وذلك من خلال تفسير النتائج المتحصل عليها.

الفرع الأول: تفسير نتائج النموذج الأول المصحح (أثر الجباية العادية والجبائية البترولية على نفقات التسيير)

من خلال النموذج المقدر تكون العلاقة الاقتصادية بين المتغير التابع (نفقات التسيير) والمتغيرات المفسرة (الجبائية العادية والجبائية البترولية)، كما يلي:

1. بالنسبة للمتغير المفسر (Fisc_ord)

يقصد به قيمة الجباية العادية، حيث نلاحظ أن إشارتها موجبة أي أن هناك أثر طردي لجباية العادية على نفقات التسيير، أي كلما زادت الجباية العادية ب (100%) زادت نفقات التسيير ب (13.52%).

تميزت الجباية العادية خلال فترة الدراسة بتطور مقبول ساهم بشكل كبير في تغطية نفقات التسيير، وذلك نتيجة الإصلاحات المتتالية التي قامت بها الدولة في النظام الجبائي بهدف الحد من الغش والتهرب الضريبي، حيث تم إحداث ضرائب جديدة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، بالإضافة إلى بعض الرسوم كالرسم العقاري والتطهير... إلخ، كما شهدت هذه الفترة مراجعة الأجور والتحويلات والمنح العائلية ورفع مختلف الإعانات، بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ لنفقات التسيير، وهذا لارتفاع الأجر الوطني الأدنى إلى 12000 د.ج في 2007/01/01 بعدما كان 10000 د.ج في 2004 ليصبح حاليا 20000 د.ج في 2021/04/07 بأثر رجعي من جوان 2020، وتطور المنح العائلية من خلال ارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في نفقات التسيير كما ارتفعت منح المجاهدين والمصالح الإدارية العمومية ذات الطابع الإداري، ونظرا للحالة الوبائية الناتجة عن فيروس كورونا نتج عنه ارتفاع نفقات التسيير خاصة ميزانية تسيير قطاع الصحة وكذلك ارتفاع التحويلات الإجتماعية لدعم العائلة المعوزة وبعض النشاطات والحرف التي تضررت من الحجر الصحي بالإضافة لتسهيلات الضريبية، ونتج عن كل هذا زيادة في تحصيلات الجباية العادية نتيجة رفع أجور الموظفين العموميين خلال فترة دراسة ما، حيث من أهم أهداف الإصلاح الجبائي هو أن تكون الحصيلة المالية للجباية العادية مخصصة لتغطية النفقات التسيير.

2. بالنسبة للمتغير المفسر (Fisc_petr)

تتمثل في قيمة الجباية البترولية، حيث نلاحظ أن إشارتها سالبة أي أن العلاقة عكسية بين الجباية البترولية ونفقات التسيير، أي كلما زادت الجباية البترولية ب (100%) فإن نفقات التسيير ستخف ب (30.44%).

إن الجباية البترولية لم تتمكن من تغطية نفقات التسيير بصفة كاملة طيلة فترة الدراسة ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع الكبير الذي شهدته نفقات التسيير خاصة خلال الفترة (2010-2020) حيث إنقلت من 2659078 مليون د.ج إلى 4893939 مليون د.ج مقابل انخفاض في الجباية البترولية سنة 2010 ب 1501700 مليون د.ج، كما أن لإنهيار أسعار النفط سنة 2014 (حيث بلغت قيمته 52 دولار للبرميل الواحد) تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري حيث خسرت الجزائر في أقل من سنة ما يتجاوز قيمته 1600 مليار أي نصف ما كسبته الخزينة في السنة السابقة وهو ما يعكس اعتماد الجزائر على الجباية البترولية بدرجة كبيرة كما واصلت سلسلة الإنهيارات في أسعار النفط إلى يومنا هذا.

3. بالنسبة لمعامل التحديد (R^2)

حيث $R^2 = 0.8784$ يمثل (87.84%) من تغيرات نفقات التسيير راجعة إلى تغيرات الجباية العادية والجبائية البترولية معا، و (12.16%) تعود إلى عوامل أخرى. وهي نسبة جيدة، تعني أن نفقات التسيير تتأثر بشكل كبير بتغيرات الجباية العادية والبترولية.

تؤثر الجباية العادية والجبائية البترولية بشكل كبير في نفقات التسيير مكانة هامة ضمن النفقات العامة للدولة، وتتغرز هذه المكانة بإزدياد الموارد المالية للدولة، عادة ما تكون هذه النفقات مستقرة لأنها تتعلق في الغالب بأجور الموظفين ومساهمات الدولة في صناديق التقاعد وتأمين الصحي الخاص بموظفي الدولة. وبالتالي فإن تغيرات الجباية العادية والبترولية لا تؤثر فيها.

الفرع الثاني: تفسير نتائج النموذج الثاني (أثر الجباية العادية والجبائية البترولية على نفقات التجهيز)

من خلال النموذج المقدر تكون العلاقة الاقتصادية بين المتغير التابع (نفقات التجهيز) والمتغيرات المفسرة (الجباية العادية والجبائية البترولية)، كما يلي:

1. بالنسبة للمتغير المفسر (Fisc_ord)

يقصد به قيمة الجباية العادية، حيث نلاحظ أن إشارتها موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين الجباية العادية ونفقات التجهيز، أي كلما زادت الجباية العادية ب (100%) زادت نفقات التجهيز ب (90.68%).

تبنّت الجزائر خلال هذه الفترة سياسة الإنعاش الاقتصادي و التي تلعب دورا إيجابيا عن طريق الرفع من نفقات التجهيز، حيث تم تنفيذ ثلاث برامج اقتصادية (سبق ذكرها) بالإضافة إلى البرامج الاقتصادية الخاصة بالجنوب والهضاب العليا، تهدف هذه البرامج عموما إلى الخدمة الاجتماعية فهي ترمي إلى القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل، حفظ التوازنات الإقليمية وتنشيط مناطق الظل، تحسين الظروف المعيشية خاصة فيما يتعلق بالسكن والصحة والتعليم وتطوير وعصرنة القطاع العمومي، تطوير الصناعة، ويتطلب ذلك توفير الهياكل المادية والإدارات العمومية المنظمة ومبالغ مالية ضخمة لتحقيق هذه الأهداف بالإضافة إلى تجنيد إمكانيات بشرية كبيرة ماسهم في رفع كتلة الأجور للموظفين والعمال في هذه الإدارات وبالتالي ارتفاع في حصيل الجباية العادية حيث إنتقلت من 349502 مليون د.ج سنة 2000 إلى 1146612 مليون د.ج سنة 2009، ظل الإتجاه العام لسلسلة في تزايد على طول الفترة الأمر الذي يرجع بالأساس إلى سياسة الإصلاحات الجبائية المتبعة من قبل الدولة، خاصة بعد عملية الإصلاح الضريبي المطبق من سنة 1992، كذلك سياسة التحفيز الجبائية المتبعة.

تراجعت مساهمة الجباية البترولية في تغطية نفقات التجهيز خاصة سنة 2016 الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى العوامل الداخلية تتمثل في رغبة أو إرادة الدولة في التخلص من التبعية النفطية بإتباع آليات وبرامج تخدم هذا الغرض بالأخص الإصلاح الجبائي الذي يهدف في الأساس إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في

تمويل الميزانية، كما أن وباء كورونا أوضح أهمية عدم الإرتكاز على قطاع المحروقات بشكل كبير في مداخل البلاد.

2. بالنسبة للمتغير المفسر (Fisc_petr)

تتمثل في قيمة الجباية البترولية، حيث نلاحظ أن إشارتها موجبة أي أن العلاقة طردية بين الجباية البترولية ونفقات التجهيز، أي كلما زادت الجباية البترولية ب (100%) فإن نفقات التجهيز سترتفع ب (30.98%).

نتيجة التدايير السياسية لخفض الإنفاق وترشيده نظرا للإصلاحات الهيكلية بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي، ومع بداية تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية ارتفعت ميزانية التجهيز من 357395 مليون د.ج سنة 2001 إلى 638036 مليون د.ج سنة 2004، وهذا بسبب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ومع تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وارتفاع الإيرادات الجبائية البترولية حيث بلغ سعر البرميل الواحد عند سنة 2008 قيمة 147 دولار أثر الحروب الحاصلة في ذلك الوقت في العراق وأفغانستان، حيث بلغت قيمة نفقات التجهيز سنة 2008 1973278 مليون د.ج ووصلت نفقات التجهيز في إتجاهها التصاعدي ولكن بوتيرة أقوى من حدة وتيرة ارتفاع النفقات الجارية، لتبلغ 2501400 مليون د.ج سنة 2014، حيث تخطى سعر البرميل خلال نهاية سنة 2014 سعر 115 دولار للبرميل وذلك نتيجة ثورات الربيع العربي والأحداث المرتبطة بيه، في حين ارتفعت ب (5.21%) في 2015 مقارنة بالسنة الماضية، حيث بدأت أسعار النفط في الانخفاض مع نهاية سنة 2014 لتصل إلى 57 دولارا للبرميل، ليستمر في التراجع حتى يصل في نهاية سنة 2015، عند 30 دولار للبرميل، هذه الزيادة ناتجة في الأساس عن الارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية، إلا أن سنة 2017 تميزت بانخفاض نفقات التجهيز إلى 2605400 مليون د.ج وذلك بسبب الإجراءات التي قامت بها الدولة نتيجة انخفاض الإيرادات الجبائية البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول حيث ظلت أسعار الخام تحوم حول 65 دولارا للبرميل حتى نهاية 2017، ومن خلال إعادة تقييم المشاريع الكبرى التي استهلكت مبالغ مالية ضخمة، وتجميد بعض المشاريع التي لم تتجز بعد رغم التطور الجزئي في نفقات التجهيز، أثر فيروس كورونا بشكل كبير على الطلب على الطاقة في جميع أنحاء العالم، وخاصة في الصين، التي تعد اليوم المستورد الأكبر للنفط الخام، حيث تستهلك حوالي 10 ملايين برميل يوميا، وقد تعطلت المصانع وألغيت آلاف الرحلات الجوية حول العالم، بينما أصبح تقشي فيروس كورونا الذي بدأ في ووهان، الصين، وباء عالمياً، والذي أثر بشكل كبير على المداخل البترولية للجزائر مما أدى إلى تراجع صادرات الدول المصدرة للنفط، وبالتالي رافقها الانخفاض في نفقات التجهيز حيث بلغت 2929673 مليون د.ج سنة 2020.

وفي الأخير توصلنا إلى أن أي انخفاض في هذه الإيرادات من شأنه أن يؤثر سلبا على ميزانية التجهيز والذي يتبعه ذلك انخفاض في معدلات الإستثمارات.

3. بالنسبة لمعامل التحديد (R^2)

$R^2 = 0.8832$ حيث يمثل (88.32%) من تغيرات نفقات التسيير راجعة إلى تغيرات الجباية العادية والجباية البترولية معا، و(11.68%) تعود إلى عوامل أخرى.

أولت الدولة أهمية كبيرة لنفقات التجهيز عند إعداد الميزانية العامة، لما يتولد عنها نمو وتطور في ثروة البلاد وذلك نتيجة إزدياد في الإنتاج الوطني الإجمالي، وتكون في العادة غير مستقرة لأنها تتعلق بتشبيد البنيات التحتية وبناء المرافق العمومية بالإضافة إلى المساعدات المقدمة للمستثمرين بغرض التحفيز على الإستثمار. وبالتالي فإن تغيرات الجباية العادية والجباية البترولية لها تأثير في نفقات التجهيز.

خلاصة الفصل الثاني

خصص هذا الفصل للقيام بالدراسة القياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العمومية خلال الفترة (2000-2020)، حيث تم التطرق في الشق الأول من هذا الفصل إلى تحليل تطور متغيرات الدراسة و عرض الإطار النظري لنموذج الدراسة، أما في الشق الثاني فقد تم الاعتماد على البيانات الإحصائية و إستخدام أسلوب من أساليب القياس الاقتصادي و المتمثل في الإنحدار الخطي المتعدد، ثم بناء نموذج الدراسة و ذلك بإستعمال برنامج EVIEWS10.0، حيث تم معالجته إحصائيا و اقتصاديا حتى تمكنا من الحصول على نموذج واحد مستقر و له قدرة تفسير عالية.

وعلى ضوء هذه الدراسة القياسية توصلنا إلى أن الجباية العادية والبتروولية لها تأثير كبير على نفقات التجهيز في الجزائر، على عكس نفقات التسيير.



الخاتمة العامة

إن تطبيق أي سياسة اقتصادية لها آثار على الاقتصاد الوطني، إذ تختلف هذه الآثار حسب طبيعة السياسة المطبقة، كما لا ننسى البيئة الاقتصادية التي تم فيها تطبيق هذه السياسة، كما أن لهذه الأخيرة آثار مرغوبة وغير مرغوبة، الأمر الذي وضع أصحاب القرار في الاختيار بين هذه السياسات الاقتصادية وتبرز آثارها بصفة خاصة في البلدان النامية كالجائر.

لقد هدفنا من خلال دراستنا المتواضعة البحث لمعالجة الإشكالية التي تمثلت فيما مدى أثر تطور الإيرادات الجبائية على ظاهرة الإنفاق العام للدولة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، وذلك عن طريق تقسيم الدراسة إلى فصلين كاملين، وقد احتوى الفصل الأول على الإطار النظري العام للجبائية والنفقات العمومية، باعتبار الجبائية أداة بيد السلطة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التوازن عن طريق استعمال الإيرادات الجبائية كأداة لتغطية النفقات العمومية.

أما الفصل الثاني كان بمثابة دراسة تطبيقية قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العمومية، وذلك بدراسة تطور متغيرات الدراسة والأثر الذي تحدثه التغيرات في الإيرادات الجبائية العادية والبتروولية على تغطية النفقات العمومية بالجزائر، بالإضافة إلى بناء نموذج قياسي اقتصادي حيث تم تحليل نتائجه من الجانب الإحصائي والاقتصادي.

من خلال تحليل موضوع الدراسة ومناقشته تمكنا من التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي، كما سنشير إلى جملة من التوصيات بالإضافة إلى إبراز الآفاق المكتملة لموضوع الدراسة.

نتائج اختبار الفرضيات

- بالنسبة للفرضية الأولى: صحيحة تتمثل الإيرادات الجبائية بالجزائر في: الجبائية العادية والجبائية البتروولية.
- بالنسبة للفرضية الثانية: صحيحة أهم المتغيرات التي تؤثر على النفقات العمومية هي: الجبائية العادية والجبائية البتروولية.
- بالنسبة للفرضية الثالثة: صحيحة إذ شهدت الحصيلة الإجمالية للجبائية العادية ارتفاعا كبيرا خلال فترة الدراسة، برغم من ذلك تبقى مساهماته في تغطية نفقات التسيير ضعيفة مع وجود علاقة طردية بينهما.
- بالنسبة للفرضية الرابعة: صحيحة مما هو معروف أن المصدر الرئيسي لمداخيل الدولة هو قطاع المحروقات حيث توجه أغلب مداخيله لتغطية النفقات بشقيها الاستثمارية والجارية.
- بالنسبة للفرضية الخامسة: صحيحة وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية، وذلك من خلال زيادة الإنفاق العام مرتبط بزيادة الإيرادات الجبائية، فقد أثبتت الدراسة القياسية التي قمنا بها صحة الفرضية وأنه ذات دلالة إحصائية أي أن النموذج له تفسير إحصائي وكذا اقتصادي سليم.

نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية القائمة معتمدين في ذلك على بناء نموذج قياسي للعلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية في الجزائر باستعمال البرنامج الإحصائي EViews 10.0، من خلال النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية وإيجابية بين الجباية العادية والنفقات العمومية (التسيير، التجهيز) بالجزائر مما يدل على أن زيادة في الإنفاق العمومي مرتبط بزيادة التحصيل الجبائي.
- وجود علاقة عكسية بين الجباية البترولية ونفقات التسيير.
- وجود علاقة طردية بين الجباية البترولية ونفقات التجهيز.
- أثبتت تقلبات أسعار النفط هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من اختلال الهيكل الإنتاجي وارتباطه بحصيلة الإيرادات الجبائية.

الاقتراحات والتوصيات

مما توصلنا إليه وتم تقديمه يمكن وضع الاقتراحات التالية:

- ترشيد النفقات العامة ومحاربة الإسراف الحكومي ومحاربة النهوض بمختلف القطاعات.
- خلق بيئة استثمارية نشيطة وتشجيع المستثمرين من أجل العمل على رفع عدد المكلفين بالضريبة، مما يضمن عوائد مالية أكبر للخزينة العمومية من التحصيل الضريبي.
- نشر تقارير مفصلة حول وضعية المداخل البترولية في الجزائر خاصة مجالات صرفها، وذلك لمشاركة المجتمع المدني والخبراء الاقتصاديين في إجراء دراساتهم.
- لابد على الدولة الخروج من تبعية المحروقات والتوجه نحو التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال التركيز على القطاعات الأخرى بالنظر لتوفر البلاد على طاقة هائلة فيهم.
- الاهتمام بالجباية العادية والحرص على مواردها أكثر.

آفاق الدراسة

تناولت الدراسة تأثير الإيرادات الجبائية على النفقات العمومية في الجزائر، وهذا البحث هو جزء بسيط لموضوع يتصف بالاتساع كما أنه لا يخلو من النقائص، وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين قد تكون أساس للدراسات المستقبلية يمكن ذكرها كآلاتي:

- دراسة مقارنة بين الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة للدولة.
- متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البتروولية وأثرها على سياسة الإنفاق الجزائري.
- آليات تدعيم الجباية العادية ودورها في رفع الحصيلة الجبائية.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

- (1) أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة (الدولة-الحكومة-الولاية-البلدية-الصفقات العمومية-الميزانية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة)، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- (2) بخيت حسين علي، فتح الله سحر، الإقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
- (3) بعلي محمد الصغير، المالية العامة، دار هومة، الجزائر، 2003.
- (4) بن أعمار منصور، الرسم على القيمة المضافة حسب تعديلات قانون المالية 2010 لطلبة المعاهد العليا والجامعات وكل المختصين الإقتصاديين، الطبعة الثانية، دار هومه لنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- (5) بوزيد حميد، جباية المؤسسات، الطبعة الرابعة، الديون الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- (6) بوزيدة حميد، التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة، ديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- (7) تکروري هاشم عبد الرحمن، الأسس الفلسفية للضرائب، دار المناهج لنشر والتوزيع.
- (8) حسين مصطفى حسين، المالية العامة، جامعة عنابة معهد العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الثالثة، دار المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992.
- (9) حشيش عادل أحمد، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام، جامعة الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2006.
- (10) خباية عبد الله، أساسيات في إقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- (11) خلاص رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الطبعة الثانية، دار هومه لنشر والتوزيع، 2006.
- (12) داود حسام علي، السواعي خالد محمد، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق بإستخدام برنامج (07) EVIEWS، الطبعة الأولى، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013.
- (13) ذنبيات محمد جمال، المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، دار العلمية الدولية ودار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- (14) زغود علي، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- (15) شامية أحمد زهير، شحاد خطيب خالد، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2005.
- (16) شعابني لظفي، جباية المؤسسة دروس وأعمال تطبيقية مصححة، Pages Bleues، البويرة، الجزائر، 2017.

- 17) شهاب مجدي، أصول الإقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعية الجديد، الأزاريطة، 2004.
- 18) العبيدي سعيد علي، إقتصاديات المالية العامة، جامعة الأنبار، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011.
- 19) عدلي ناشد سوزي، أساسيات المالية العامة (النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
- 20) عدلي ناشد سوزي، المالية العامة (النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.
- 21) العربي علي، عساف عبد المعطي، إدارة المالية العامة، الكويت.
- 22) عطوي فوزي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
- 23) علوان قاسم نايف، الزباني نجية ميلاد، ضريبة القيمة المضافة-المفاهيم-القياس-التطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 24) عوضة حسني، المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1978.
- 25) عوضة حسين، قطيش عبد الرؤوف، المالية العامة (الموازنة-نفقاتها-إيراداتها-ضرائب-رسوم-القروض-الإصدار النقدي-الخزينة-دراسة المقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013.
- 26) عوض الله زينب حسين، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
- 27) فروجي جمال، نظرية الإقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 28) فليح علي عادل، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007.
- 29) القطاونه عادل، عفانه عدي، المحاسبة الضريبية، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.
- 30) محرزى عباس، إقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومه لنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 31) محرزى محمد عباس، مدخل إلى الجباية والضرائب، دار ITCIS، 2010.
- 32) مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين الضريبة والتطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

❖ المقالات العلمية

- (1) بربار نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي -دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، جوان 2017.
- (2) بزة صالح، إصلاح الجباية المحلية ومتطلبات تمويل الميزانية المحلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 34(02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- (3) بلجيلالي أحمد، أثر الصدمات في الجباية البترولية على عجز الموازنة العامة في الجزائر، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 14، جامعة الأنبار، العراق، 2015.
- (4) بلجيلالي أحمد، شباب سهام، مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة الجزائر نموذجا، مجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، أبريل 2017.
- (5) بلعة الطاهر، أثر الجباية البترولية على إتمادات الإنفاق في الإستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول بالجزائر للفترة (2014-2018)، مجلة دراسات جبائيه، العدد 12، جامعة البليدة 02، الجزائر، جوان 2018.
- (6) بن عاتق حنان، بلمقدام مصطفى، الجباية والنمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2013.
- (7) بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية -دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر للفترة (1980-2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، العدد 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- (8) بوجلال أحمد، إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة عمر تيليجي، الأغواط، الجزائر، جوان 2018.
- (9) بولعباس مختار، هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر -دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2017)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019.
- (10) الحاج خليفة، مجاوي حسين تراري، تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية-دراسة قياسية للفترة (1993-2015)، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 03، العدد 04، جامعة بشار، الجزائر، 2017.
- (11) حراق مصباح، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 06، جامعة خميس مليانة، ميلة، الجزائر، ماي 2012.

- (12) خليفي سامية، بدار عاشور، دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2009-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2019.
- (13) خميسي أفايدي، تطور نفقات الإستثمار حسب القطاعات في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (1989-2011)، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا في الإحصاء والإقتصاد التطبيقي، الجزائر، 21 جوان 2014.
- (14) ساجي فاطمة، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة لدولة، مجلة المعيار، العدد 20، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تسمسليت، الجزائر، ديسمبر 2017.
- (15) سايح جبور علي، عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، 2018.
- (16) سعدان آسيا، شعابنية سعاد، الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية (2008-2017)، مجلة رؤى الإقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.
- (17) شاي صبيحة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، مجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06، جامعة تلمسان، الجزائر، ديسمبر 2016.
- (18) شباح رشيد، بغداد شعيب، قياس العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر وفق نموذج شعاع تصحيح الاخطأ للفترة (1990-2017)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03 مكرر (الجزء الأول)، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019.
- (19) شراك رابح، شراك زبير، النفقات العمومية، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 04، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021.
- (20) العابد لزهرة، قالي راضية، دراسة تحليلية للإنفاق العام البيئي في دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2007-2015)، مجلة الدراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ديسمبر 2018.
- (21) عمران عبد الحكيم، باي عبد الحق، مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلديات-دراسة حالة بلديات دائرة مقرة بولاية المسيلة خلال الفترة (2010-2018)، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 09، العدد 03، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020.
- (22) قاجي عبد الحميد، صرامة عبد الوحيد، أثر الإيرادات الجبائية على الإنفاق العام في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2013.

23) قريعي ربيحة، طه حسين نوي، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد الإقتصادي 34 (01).

24) قمبروز محمد أمين، حراق مصباح، أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1992-2018)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 01، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، مارس 2021.

25) ماحي محمد، حداد محمد، الإيرادات الجبائية العادية ودورها في توازن الموازنة العامة في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة (2000-2016)، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جامعة عمر تيليجي، الأغواط، الجزائر، 2020.

26) مالك الأخضر، بلعة الطاهر، انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والإقتصاد الجزائري، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، العدد 04، جامعة الجلفة، الجزائر.

❖ الملتقيات

1) ملتقى الموظف الجزائري، دروس في الجباية للمقبلين على مسابقة مفتشي الضرائب، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.mouwazaf-dz.com/t14933-topic

❖ النصوص القانونية

1) المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة لضرائب، 2021.

2) المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة لضرائب، 2021.

❖ المحاضرات

1) حيمران محمد، محاضرات في الجباية المعمقة للمؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017.

2) شلالي عبد القادر، محاضرات: في مادة جباية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي أمحمد أو لحاج، البويرة، الجزائر، 2015-2016.

3) طهراوي فريد، محاضرات وأمثلة في الإقتصاد القياسي، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أكلي أمحمد أولحاج، البويرة، 2016-2017.

4) فروم محمد صالح، محاضرات في مادة جباية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2018.

5) قوري يحي عبد الله، محاضرات وتمارين محلولة في الإقتصاد القياسي، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2017-2018.

(6) لواج عبد الرحيم، محاضرات في مقياس جباية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة جيجل، 2021.

(7) المهائني محمد خالد، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية، 2013.

(8) معيوف أمحمد، محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2016-2017.

❖ المواقع الإلكترونية

(1) دنان راضية، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2014)،

نقلا عن الموقع الإلكتروني www.enssea.net

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1) Bourbonnais Régis, **Econométrie: Manaelet Exercices Corrigan (6^{eme} éditions)**, Dunod, Paris, 2005.
- 2) phiri Andrew, **asymmetries in the revenue-expenditure nexus: new evidence from south africa**, munich personal repec archive, paper N°75224, November, 2016.
- 3) Ugo, F and Ging w, **Testing the relationship between government spending qnd revenue: evidence from GCC countries**, IMF working paper, policy and developoment review department, N°02/201, 2002.
- 4) Victoria, S and Kaja P, **an Investigation of the relationship between government expenditure and revenue in a multicurrency economy: a case of Zimababwe**, journale of economics and sustainable developoment, Vol 04, N°14, 2014.



الملاحق

الملحق رقم (01): متغيرات الدراسة

الوحدة: مليون د.ج

النفقات العمومية		الإيرادات الجبائية		السنوات
نفقات التجهيز	نفقات التسيير	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	
321.929	856.193	1.173.237	349.502	2000
357.395	963.633	956.389	398.238	2001
452.930	1.097.716	942.904	482.896	2002
516.504	1.122.761	1.284.975	524.925	2003
638.036	1.250.894	1.485.699	580.411	2004
806.905	1.245.132	2.267.836	640.472	2005
1.015.144	1.437.870	2.714.000	720.884	2006
1.434.638	1.674.031	2.711.850	766.750	2007
1.973.278	2.217.775	1.715.400	965.289	2008
1.946.311	2.300.023	1.927.000	1.146.612	2009
1.807.862	2.659.078	1.501.700	1.297.944	2010
1.934.500	3.797.252	1.529.400	1.448.898	2011
2.275.500	4.782.600	1.519.040	1.595.750	2012
1.892.600	4.131.500	1.615.900	1.831.400	2013
2.501.400	4.494.300	1.577.730	2.267.450	2014
3.039.300	4.617.000	1.722.940	2.465.710	2015
2.711.900	4.585.600	1.682.550	2.722.680	2016
2.605.400	4.677.200	2.200.120	2.845.374	2017
4.043.316	4.584.462	2.776.218	2.869.766	2018
3.602.681	4.954.476	2.214.469	3.793.438	2019
2.929.673	4.893.439	2.200.325	3.046.865	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2000-2011.
- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام لسنوات 2012-2017.
- القوانين المالية السنوية لسنوات 2018-2020.

الملحق رقم (02): الجدول الإحصائي لـ Durbin-Watson

n	k'=1		k'=2		k'=3		k'=4		k'=5		k'=6		k'=7		k'=8		k'=9		k'=10	
	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU
6	0.610	1.400	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
7	0.700	1.356	0.467	1.896	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
8	0.763	1.332	0.559	1.777	0.367	2.287	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
9	0.824	1.320	0.629	1.699	0.455	2.128	0.296	2.588	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
10	0.879	1.320	0.697	1.641	0.525	2.016	0.376	2.414	0.243	2.822	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
11	0.927	1.324	0.758	1.604	0.595	1.928	0.444	2.283	0.315	2.645	0.203	3.004	---	---	---	---	---	---	---	---
12	0.971	1.331	0.812	1.579	0.658	1.864	0.512	2.177	0.380	2.506	0.268	2.832	0.171	3.149	---	---	---	---	---	---
13	1.010	1.340	0.861	1.562	0.715	1.816	0.574	2.094	0.444	2.390	0.328	2.692	0.230	2.985	0.147	3.266	---	---	---	---
14	1.045	1.350	0.905	1.551	0.767	1.779	0.632	2.030	0.505	2.296	0.389	2.572	0.286	2.848	0.200	3.111	0.127	3.360	---	---
15	1.077	1.361	0.946	1.543	0.814	1.750	0.685	1.977	0.562	2.220	0.447	2.471	0.343	2.727	0.251	2.979	0.175	3.216	0.111	3.438
16	1.106	1.371	0.982	1.539	0.857	1.728	0.734	1.935	0.615	2.157	0.502	2.388	0.398	2.624	0.304	2.860	0.222	3.090	0.155	3.304
17	1.133	1.381	1.015	1.536	0.897	1.710	0.779	1.900	0.664	2.104	0.554	2.318	0.451	2.537	0.356	2.757	0.272	2.975	0.198	3.184
18	1.158	1.391	1.046	1.535	0.933	1.696	0.820	1.872	0.710	2.060	0.603	2.258	0.502	2.461	0.407	2.668	0.321	2.873	0.244	3.073
19	1.180	1.401	1.074	1.536	0.967	1.685	0.859	1.848	0.752	2.023	0.649	2.206	0.549	2.396	0.456	2.589	0.369	2.783	0.290	2.974
20	1.201	1.411	1.100	1.537	0.998	1.676	0.894	1.828	0.792	1.991	0.691	2.162	0.595	2.339	0.502	2.521	0.416	2.704	0.336	2.885
21	1.221	1.420	1.125	1.538	1.026	1.669	0.927	1.812	0.829	1.964	0.731	2.124	0.637	2.290	0.546	2.461	0.461	2.633	0.380	2.806
22	1.239	1.429	1.147	1.541	1.053	1.664	0.958	1.797	0.863	1.940	0.769	2.090	0.677	2.246	0.588	2.407	0.504	2.571	0.424	2.735
23	1.257	1.437	1.168	1.543	1.078	1.660	0.986	1.785	0.895	1.920	0.804	2.061	0.715	2.208	0.628	2.360	0.545	2.514	0.465	2.670
24	1.273	1.446	1.188	1.546	1.101	1.656	1.013	1.775	0.925	1.902	0.837	2.035	0.750	2.174	0.666	2.318	0.584	2.464	0.506	2.613
25	1.288	1.454	1.206	1.550	1.123	1.654	1.038	1.767	0.953	1.886	0.868	2.013	0.784	2.144	0.702	2.280	0.621	2.419	0.544	2.560
26	1.302	1.461	1.224	1.553	1.143	1.652	1.062	1.759	0.979	1.873	0.897	1.992	0.816	2.117	0.735	2.246	0.657	2.379	0.581	2.513
27	1.316	1.469	1.240	1.556	1.162	1.651	1.084	1.753	1.004	1.861	0.925	1.974	0.845	2.093	0.767	2.216	0.691	2.342	0.616	2.470
28	1.328	1.476	1.255	1.560	1.181	1.650	1.104	1.747	1.028	1.850	0.951	1.959	0.874	2.071	0.798	2.188	0.723	2.309	0.649	2.431
29	1.341	1.483	1.270	1.563	1.198	1.650	1.124	1.743	1.050	1.841	0.975	1.944	0.900	2.052	0.826	2.164	0.753	2.278	0.681	2.396
30	1.352	1.489	1.284	1.567	1.214	1.650	1.143	1.739	1.071	1.833	0.998	1.931	0.926	2.034	0.854	2.141	0.782	2.251	0.712	2.363
31	1.363	1.496	1.297	1.570	1.229	1.650	1.160	1.735	1.090	1.825	1.020	1.920	0.950	2.018	0.879	2.120	0.810	2.226	0.741	2.333
32	1.373	1.502	1.309	1.574	1.244	1.650	1.177	1.732	1.109	1.819	1.041	1.909	0.972	2.004	0.904	2.102	0.836	2.203	0.769	2.306
33	1.383	1.508	1.321	1.577	1.258	1.651	1.193	1.730	1.127	1.813	1.061	1.900	0.994	1.991	0.927	2.085	0.861	2.181	0.796	2.281
34	1.393	1.514	1.333	1.580	1.271	1.652	1.208	1.728	1.144	1.808	1.079	1.891	1.015	1.978	0.950	2.069	0.885	2.162	0.821	2.257
35	1.402	1.519	1.343	1.584	1.283	1.653	1.222	1.726	1.160	1.803	1.097	1.884	1.034	1.967	0.971	2.054	0.908	2.144	0.845	2.236
36	1.411	1.525	1.354	1.587	1.295	1.654	1.236	1.724	1.175	1.799	1.114	1.876	1.053	1.957	0.991	2.041	0.930	2.127	0.868	2.216
37	1.419	1.530	1.364	1.590	1.307	1.655	1.249	1.723	1.190	1.795	1.131	1.870	1.071	1.948	1.011	2.029	0.951	2.112	0.891	2.197
38	1.427	1.535	1.373	1.594	1.318	1.656	1.261	1.722	1.204	1.792	1.146	1.864	1.088	1.939	1.029	2.017	0.970	2.098	0.912	2.180
39	1.435	1.540	1.382	1.597	1.328	1.658	1.273	1.722	1.218	1.789	1.161	1.859	1.104	1.932	1.047	2.007	0.990	2.085	0.932	2.164
40	1.442	1.544	1.391	1.600	1.338	1.659	1.285	1.721	1.230	1.786	1.175	1.854	1.120	1.924	1.064	1.997	1.008	2.072	0.952	2.149
45	1.475	1.566	1.430	1.615	1.383	1.666	1.336	1.720	1.287	1.776	1.238	1.835	1.189	1.895	1.139	1.958	1.089	2.022	1.038	2.088
50	1.503	1.585	1.462	1.628	1.421	1.674	1.378	1.721	1.335	1.771	1.291	1.822	1.246	1.875	1.201	1.930	1.156	1.986	1.110	2.044
55	1.528	1.601	1.490	1.641	1.452	1.681	1.414	1.724	1.374	1.768	1.334	1.814	1.294	1.861	1.253	1.909	1.212	1.959	1.170	2.010
60	1.549	1.616	1.514	1.652	1.480	1.689	1.444	1.727	1.408	1.767	1.372	1.808	1.335	1.850	1.298	1.894	1.260	1.939	1.222	1.984
65	1.567	1.629	1.536	1.662	1.503	1.696	1.471	1.731	1.438	1.767	1.404	1.805	1.370	1.843	1.336	1.882	1.301	1.923	1.266	1.964
70	1.583	1.641	1.554	1.672	1.525	1.703	1.494	1.735	1.464	1.768	1.433	1.802	1.401	1.838	1.369	1.874	1.337	1.910	1.305	1.948
75	1.598	1.652	1.571	1.680	1.543	1.709	1.515	1.739	1.487	1.770	1.458	1.801	1.428	1.834	1.399	1.867	1.369	1.901	1.339	1.935
80	1.611	1.662	1.586	1.688	1.560	1.715	1.534	1.743	1.507	1.772	1.480	1.801	1.453	1.831	1.425	1.861	1.397	1.893	1.369	1.925
85	1.624	1.671	1.600	1.696	1.575	1.721	1.550	1.747	1.525	1.774	1.500	1.801	1.474	1.829	1.448	1.857	1.422	1.886	1.396	1.916
90	1.635	1.679	1.612	1.703	1.589	1.726	1.566	1.751	1.542	1.776	1.518	1.801	1.494	1.827	1.469	1.854	1.445	1.881	1.420	1.909
95	1.645	1.687	1.623	1.709	1.602	1.732	1.579	1.755	1.557	1.778	1.535	1.802	1.512	1.827	1.489	1.852	1.465	1.877	1.442	1.903
100	1.654	1.694	1.634	1.715	1.613	1.736	1.592	1.758	1.571	1.780	1.550	1.803	1.528	1.826	1.506	1.850	1.484	1.874	1.462	1.898
150	1.720	1.747	1.706	1.760	1.693	1.774	1.679	1.788	1.665	1.802	1.651	1.817	1.637	1.832	1.622	1.846	1.608	1.862	1.593	1.877
200	1.758	1.779	1.748	1.789	1.738	1.799	1.728	1.809	1.718	1.820	1.707	1.831	1.697	1.841	1.686	1.852	1.675	1.863	1.665	1.874